بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه **قلت** الجملة الثانية في العلم الطبيعي
وفيها ستة فنون **اقول** التعذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها
على العلمين الادني والاعلى ليطلب من مفتح الكتاب كذا الوجه في تقديم الادني على الاعلى
ان اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادني الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبعيات وهذا كتاب
سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال
الاجسام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد
وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها
بمعاضدة من تاثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم
يتخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الاثار العلوية والمعدنيات فانها
الى العناصر اقرب وهذا كتاب الاثار العلوية والمعادن ثم ينظر في احوال النفس وقواها فان النظر في
النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوان
والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من ملكات النفس و
قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص
به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما
مع كثرتها يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة التجربية كما في الغالب مبناه على الاستقراء
الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب
الامكنة والتغير بحسب الازمنة لم نهتم بها اعتناء ما خذ فيها الجدير بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول
من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا **قلت** الفن الاول في سماع الطبيعي

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او للنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منهما والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وبالجهة من تلك الجهة يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان تعرف مباديها واسبابها واما آنيتها فيسلم ههنا وقد بين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تزوج فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو بدن اي جسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وبها احق باسم
المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وبها احرى باسم الاسباب له من جهة ما هو
متغير او مستكمل او كاين زيادة مبدا تبع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة ويتعرف
الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه واللواحق ذاتية
له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث
نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز
الطبعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبعي فيه مبدا
ميل فمبدا الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة النوعية
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام
وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في
قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالارادة
والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة
فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا
مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا يعني بالفرض هنا
ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير او التعيين لبعض ما يقدر الوهم فيه ليتحصيل على
تقديره والتعيين في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء وايراد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة

بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا
او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات
موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون
فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات
لكن للتوهم والتخيل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير والحقيقة من هذه
الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا النسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه
الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوصف في كون
الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها كالتعرف
مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة
او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة
الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة
التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد
واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا
من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد
تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها الا ان
انية هذه المبادي والاسباب فيسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية
لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور
الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد و
اسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما

سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة ما بهما فان الاعم لورود مبادئ اثر اعم من الاخص بما من جهات متكثرة

يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مبادئه واسبابه

ينبغي ان تقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مبادئه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك هو المنظور هيهنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصد بالطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فلان العقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل

وان كان مما يبتدئ من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم تدرج حتى يبلغ التشخص

الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو التشخص الصرف واما ما قبله فتشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما وانسان ما ورجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما فلا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله حيثية
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متكمل او كائن باي واحد من هذه الثلثة فيدته مبدأ زائد
هو العدم ولهذا انخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ
بالعرض كما سيتضح **قلت الفصل الثاني** في الكلام في كل منها اما الهيولى
فهي ما من شأنه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى
لاتتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لاتتكون ولاتفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لايحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منهما
ومن امر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبته الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لايتقوم واحد منهما بالآخر ولايظهر لهذا وجود
فالكان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان تكون ذاته متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان تقوم مادة بمفارقة او مخالطة
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لاتكفي بل لابد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع التركيب فقط كالبيت من اللبنات
الاخشاب ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها ههنا
هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل كما يمكن ان يرد عليه ايضا يشاركها
في الاشتقاق المتحد للنفس الذي تشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينية فلانها تشترك
فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين وفي من جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقس اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة الجسمية النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذا الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول احد لم يمكن ان يكون شئ هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية التبة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان واختلفوا في قوامية الاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقوم شئ من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فما كان له مثال في الوجود

١١

فكما ان للنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل فالمادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها والنفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتتقوم به
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمقارنة كما في النفس والبدن المقومين للانسان
او لمخالطة كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت
الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كما في البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها اما
ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر وكالترياق من مخالطة فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها
مدة ينفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة
فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع وللحقيقة ولكل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفانهما من ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان من الصورة ما يتكون و يفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل للقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخصص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و يقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لتقومه فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما تتكون وتفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير زوال
عن الشيء ما كان له وحصول له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يتقل حال مقارنته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض يسمى مبدأ
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل تقدمه كالسابق وكان ايضا كانه ماخوذا في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولا بد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير زوال عن الشيء ما كان له وحصول له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
والكائن لا بد من سبق عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجوديا هو ضد لها وكالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما يخلف

العدم المقابل له فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن

قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية

وكذا بصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها

واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها

انما يحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد

لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه متشكل او متغير

بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير

من سبق وجود المتشكل او المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث

سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون

حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلا منافيه اي العدم عن قابل موجود ليس

بيين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ لان اصطلح على

كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص

المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ

له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة

مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المتشكل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال

والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق

كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق

العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

15

للهيولى في الاعيان بل اذ ليس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة
على قبولها موجودة فيعقل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات
انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود
قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يتكون
ويفسد بالعرض فتكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل
لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا
بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت**
والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او
صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ
صورة وتخلي الاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد
فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى
وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه
المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد
يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي تشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر
ولذاك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذاك الامر الكلي تشترك فيه المتشاركان
اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على
نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها
ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستدعية لصورة وغير مستدعية لها نعم سيلوح لك ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة
وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم
الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعدد الاعدام المضافة اليها
بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الهيولى
وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في ان لا بد لها من الصور والاعدام
المستكملة والمتغيرة اذ الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان
تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو
غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما مهيئ
ليصلح المادة او متمم يعطي الصورة وكعلة معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل
للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات ليس على الطبيعي بعد ان يضع ان مهيئا ومعطيا ان
يحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون
علته لها ايضا علية خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل الكل منها سوى
نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه
كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة
وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب
للحركة ان كانت هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وتوضيح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فبعضها صادرة من سبب خارج
عنها كصعود الحجر وبعضها عنها بانفسها اما لا ارادة على طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما بالارادة

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرأي
يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة
كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات
غير محسوس التاثير ولكن يتضح ههنا ويبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في
تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية
او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة
فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة
يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن
التي تفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون
هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة
تقال على وجه جزئي وهي الخاصة لشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في
استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها بين موجودات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره لو كانت
المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و
يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب ومن حيث هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة
ههنا مطلق الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة و
مبدأ الحركة اما مهيئ يصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة
لقبول الصور حتى انها تصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية الا انه من خروجها اليها لكن لا يكون كاملة

۱۷

الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد
بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية
وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع
ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات
لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من
الطبيعيات البتة والا كان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات
بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فكانه
علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي
طبيعيات تعرف المعلول من علله الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من
اعراضها الخاصة بها فانه ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان الطبيعي
يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها
علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل
الجزئية فان عليته للطبيعيات عامية خاصة فلينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وفي كيفية
نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها
على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها
مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعلي وانما قيل انها
مبدأ للحركة والسكون ولم يعن انه اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما تتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات بل انما المراد انه مبدأ غير تام لها ويكون مبدأ للحركة في مقوله بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبعة بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدؤه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من الطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به تحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك قلت لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كان مبدئيتها للحركات الارادية اولية فليست مبدئيتها لحركات النمو والسكون اولية بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية والشيخ صرح بكون الطبيعة المحددة بهذا هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

سنشير اليه واطلق النفس حيث استند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس
الفلكية بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما يتاتي بقوة جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة والى دعوى ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طولت البرهان على ذلك وقوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدائيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل وجهين الى ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب
لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضاها العارض

21

حركة السفينة او كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل الثقلة فهذه الحركة من حيث
انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونمى النبت
وتحرك الحيوان فنظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة
البذور نباتات ونطف حيوانات فان ذلك تشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأي لا يمنع من تجويز
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك في الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من حصر قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يتبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة
كما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا توقف على تاثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكن نحن نسلم هنا تسليم الاصول الموضوعة وبينه في العلم الاعلى ان ما يبدو

هذه الحركات التي لاتجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها
اعم من ان تكون حالة فيها اولا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة اقسام لانها اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية اولا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية كنسج العنكبوت انما نسبك بالطبع
لكن الطبيعة التي يتفحص عنها انما هي والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء من جهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل به والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لا بد لها منها بل كانت صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بتنظيم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ التعالى

٢٣

المبدء المتعالى عن الطبيعيات وكلى وذلك اما بحسب نوع فنوع مثل ما نعقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب فى استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه لا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق فى الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها فى التصور وذلك انه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة فى جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبائع سارية فى اشخاص نوع او فى الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث يودى اجتماعها وترتبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وذلك واقتضاء تلك بهذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادى الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام فى الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخيل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التى هى الاصل فى استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التى بحسب نوع والتى على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية فى اشخاص النوع والثانية فى الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد فى ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فانه لم يكن رمزا ... وافهم ما الاصغي اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته وماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل لازم لها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة لذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط ويسلم ههنا انه لا يكون عن المبدا الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليتمكن شخص آخر ليس باحق بدوام العيش من هو بالخلود

اقول هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة لذاتها من غير اعتبار عارض غريب ويقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضيهما لذاتها بل لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدا الاول تعالى مجده ولا ملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد

من الافعال الطبيعة واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجاً عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفيس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطاً في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لو لا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا احق بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدل ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم اشباههم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدءان غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدء لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي تحصلت في المادة فتقومها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي اقول اما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من القوة الى الفعل والغاية

25

الحقيقية للجسم بالاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غايته تتحد بالعدد ويشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات و لعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدءان غير قريبين من التقريب للمادة والصورة حتى لو فرض نفيهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول فالغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فان الصورة الانسانية هي المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية ولكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فهو بها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من مبادي الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما البسيط او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات بالاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضادّ الصورة التي اخذت للمادة مادة لها او للتي
بها فتزول لحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقية له الفساد ما عند كونها او مع صورة لا تضادّ
الاخرى ليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا حصلا للماهية صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
الذهبية للذهب التي بالعرض مما تقارنها اما موافقة كصفار الزيبق والكبريت او لا كثير من عوارض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرّد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بنّاء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشجّ فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقلها فشجّها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا بل يتفق كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها المتحرك لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كفّ الجوع والتغوط لازم له وقد يعرض
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاو

للصورة الاولى وبدن الانسان للصورة والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوى بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة
كفصل الشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كلما قصد زيد بحركته قصد لقاء الصديق والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب
التفسج والمادة الجزئية ما تكون مساوية لما بازائها من بين المادة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لہذا الکرسی او الخشب للکرسی الکلیۃ مایکون اعم کالخشب لہذا الکرسی او الجسم للکرسی والصورۃ الجزئیۃ والکلیۃ لاتخالف الخاصۃ والعامۃ والفاعل الجزئی کہذا الطبیب لہذا العلاج فہو جزئی وان کان عاما لانہ کما یکون فاعلا لہذا العلاج یکون فاعلا لغیرہ والکلی کالطبیب لہذا العلاج الغایۃ الجزئیۃ کقبض ید علی فلان غریمہ المقصود من سفرہ الکلیۃ کانتصافہ من ظالم مطلقا

قلت الفصل الثالث فی البخت والاتفاق وما یتصل بہما فقد جرت العادۃ بذکرہ ہہنا ان من الاقدمین من انکر ان یکون للبخت معنی قائلا ان من الغباوۃ ان نجعل لما لہ اسبابا موجدۃ فنعدل عنہا ونرتاد عللا مجہولۃ من البخت والاتفاق فمن حفر بیرا فعثر علی کنز اوزلق فیہ جزم الاغنیاء بان البخت السعید او الشقی لحقہ ولم یلحقہ بخت البتۃ بل کل من تحفر الی دفین ینالہ ومن یمیل علی زلق فی شفیر یزلق عنہ ومنہم من اثبتہ وعظم امرہ فقالت فرقۃ انہ سبب الٰہی یجل عن ان ینالہ العقول حتی ان منہم من اتخذہ باسمہ صنما یعبدہ وزعمت طائفۃ انہ صدور الشیء لا بالسبب فدمقراطیس واشباہہ یرون تکون العالم کذلک دون الامور الجزئیۃ وانبادقلس واشباہہ لا یقدمون علی جعل العالم کذلک ولا ینکرون الفاعل البتۃ ولکن یرون الامور الجزئیۃ الطبیعیۃ کائنۃ لا الغایۃ بل لضرورۃ المادۃ الیس ان الشمس اذا تبخرت فخلص البخار الی الجو البارد برد فصار ثقیلا فینزل مطرا بالضرورۃ فکیف یرخص الفطانۃ ان یظن ان ذلک للمنافع المترتبۃ علیہ وقس علی ذلک وکیف تفعل الطبیعۃ لاجل شیء ولیست لہا رویۃ ولو کان کذلک لم یقع تشویہات والزوائد والموت واما النظام المشاہد فی تکون الامور الطبیعیۃ وسلوکہا الی ما یوجبہ الضرورۃ فلا ینبغی ان یعتبر بہ اذ بازائہ نظام الفساد فلو کان النشو لغایۃ کان الذبول لغایۃ الموت وہو لا یصلح ان ترومہ الطبیعۃ وہولاء لم یعلموا ان المادۃ وان کانت لم تقبل الا تلک الصورۃ لکن لم تحصل ہذہ الصورۃ لہذہ المادۃ لان المادۃ لم تقبل الا ایاہا

۲۹

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى الروية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما الاتفاقيات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ان عدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متادّ الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بالبدلات لكن كل ثان من المدد تقع الاستعداد اقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما نضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن بدن فهي غاية ضرورية في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية تحتاج اليها الغاية تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

٣٠

بالمرجب فلم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب معه جبالة وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يودى الى شئ يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادت البخت ان يودى الى غاية محمودة وشقاوته ان يودى الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول سبب سعادة او شقوة فيشعر من حضوره عودها اعتيد يقال له الميمون او المشئوم واما ما سببه طبيعية فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادى العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من زعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادى بل يجوز ان يكون بالبخت والاتفاق اى بلا علة فاعلية وغاية او بلا غاية او غير عمد ان من المبادى البخت والاتفاق ايضا فبالحرى ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما وتحقيق الامر فى ذلك على ما قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلى له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة بسبب انها الاسباب ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فيه انه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقى حتى زلق فى البير والقول بهذا انما يأتى ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها متذرعا بالعلة المجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البير فى موضع فيه كنز دفين يوصله حفره فى ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق فى شفير يلقيه ميله ذلك فى البير وهولاء قد اصابوا فى ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امر

فقالت فرقة انه سبب اتفاقي تعالى عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده و هؤلاء
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة و اخطئوا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه و زعمت طائفة ان البخت هو سبب ورا
لا السبب و هؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كديمقراطيس و تلميذه فلوطرخس شباهها يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب جملة لا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها و هم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما عم الامر عليهم فرقة اخرى كانبادقلس و اتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل و لكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا الغاية بل لضرورة المادة و ذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد و برد و صار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع التفطن بهذا
السبب الضروري لا يحصل لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق لمن يحتاج الارض للنباتات
و اعدادا قوات الحيوانات و كما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر و قس على ذلك سائر الامور
الطبيعية التي تتوهم انها الغايات كاعضاء الحيوان تتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض و مصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس تخلو عن ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع و هذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء و ليست لها روية حتى تقصد غاية و تختار مصلحة و لو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة و لم يقع الموت و انما
اعتبره القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به او بازائه نظام الفساد فلو كان النشو

مثلا الغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان

ترومه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام

الكون ايضا كذلك وهؤلاء نساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تليق بها

لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية

مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة المحددة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها

لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حادة فاتت هناك بمادة

صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران

ثقيلة والى سقف مظلة اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو

وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ليتأمل في بقعة واحدة

اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم

ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة

او الشعيرة وتربيها ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة

واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء

باذن ربها دائما او اكثريا فتلبسها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة

بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من التهيئات كالكيفية والتشكل والاين

ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان تكون

ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة فلاح

ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر فالظاهر ان

اذا لم تكن لمعارضته ولا معاوقته انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما توهم

ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فان

الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة

يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها

وترجيحه على سائرها الا يكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه

بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتنفية

من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها

ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة

فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التروي فيها

يبلد اذا روّى فان من يضرب العود لو روّى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف

على عدد النقرات يتبلد ثمة وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات

يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من مبدئها

عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على

وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة

شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا

اما انا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة

العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة

للملائكة العلوية المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية

وسنشير الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

وأما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب أن التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة إلى المقدار اللائق لنقصانها أو غلظها أو لضعف القوة أو تحيرها واضطرابها فتكون إصبع قصيرة مثلاً أو هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن أن الطبيعة تستطيع أن تحرك كل مادة إلى الغاية المقصودة بل يجوز أن تقصر عن بلاغها إياها ولا أن لأعدام أفعالها غايات بل إنما ندعي أن الغايات لأفعالها ومنها ما هو زيادات وهي لغايات وإن لم يكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فإن المادة إذا فضلت حركت الطبيعة فضلها إلى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها وأما قولهم إن بإزاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب أن نظام الذبول أيضاً لغاية وإن لم يكن غاية بحثية للطبيعة الموكلة بالبدن إنما كان يجب أن يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سبباً مركباً من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به أقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سبباً بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي أن كل حاصل للأمور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل إنما ندعي أن فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير أن يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث إنه ذو نظام ومتجه إلى غاية وإن لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن بعينه فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب التشريحية فليعلم الافهام ترتيب في ان الامور الطبيعية
تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة وتحتاج
اليها الغاية كالسواد الطبيعي فانها على الدم وتكفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليتغذى الطحال او غير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في احتياض احد الخطيين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما التحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية والكائنات بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة فهو البخت والاتفاق
لكن بالا يكون متوقفة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه اذ انها كانت
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا ابتداء او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فمن لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين كان مجازا او ما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد من السعادة والشقاوة يقال له الميمون او المشؤم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه تعلقت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا العلم

الجواب الحقيقي عن السؤال باللم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فتبقى البقية لكن قد يكتفي بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة اذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية
فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصائها واذا
تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن
الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل
والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل عن الاستعداد القريب انما يكون
بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال
عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو
جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة
العلم من حيث الفعل وما افسد راى من اهمل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا
في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي
كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوعياتها **اقول** لما كان
وجود الامور الطبيعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل
الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السوال فانما يوتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض
كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السوال الفاعل كان
يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال
لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال
لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم
كان يقال لانه غضب حقه فان ذلك هو المحوج للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية لصورة الاختيار التي تنبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذا السؤال

كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة ودلالة

كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او

مظنون الخيرية لانها مطلوبة بالغير او مظنون المنفعة فحينئذ يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث

انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة

وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل

غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب

واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها

ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب

استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل

وتصعب فيها مادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاها بكليتها

واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او

بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة ولو تضمن السؤال الصورة

يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البخار فيقال لتتكون عنه مطر او يقال لتلطيف

الحرارة وقلبها شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا لما يجاور

من اجزاء اخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد

والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة

من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة

ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

٣٩

بمعنى التهيؤ تاما كان او متقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى فيتهيأ
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال للتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وبالفاعل الشوق
التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسأل لم كانت
المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسأل لم صارت هذه الحديدة
لا قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدء لتعين
فيهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه وفي لوا
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
ليظهر فيها الصورة باثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى الما
وكان الفحص عنها شغلا بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا يتصور الا في
محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الرأي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا يوجب النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية تحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات النوعيات مفتقرة في التحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يتكمل العلم بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكلم بوجود عوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبعي يعطي برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات بازار هؤلاء قوم منهم الطبعيين اغفلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة ما فات عنا بعد الا اعراض لواحق هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم تقف على خصائص الامور الطبيعية

ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا

من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو

بلحاظ الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم

يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا

لصناعة مستنبطة بل هو غاية في صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي تشتغل بحجرها و

تدويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما

يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير بافادة الشيخ

في تفصيحهم وملك ان تفصحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها

سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى

لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل

الى نيل التعرض الهيولى لا بصر افتها بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية

لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا

لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها

من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على الهدابيل قلت

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولاتناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان الفصل

الاول في عدم تناهي الاجسام وما يحدد وحدودها في الانقسام وتبيين فيه

اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف

٤٢

غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما هو عند الحس و الا تألف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التألف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
وانكان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم لا تظنن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا يقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا يقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع
ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون للمؤلف منه مفردا فاذا ابطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان منه التاليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل والجزء انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التالف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل باصالته وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقولا له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه

بتمام هذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب الكيف يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يسميه بالجوهر المنقسم يحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعتبر عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث الاتصال او التألف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تألفه منها فالنظر فيه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التألف او الى اللاتألف وان مفهوم التألف من الاجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التألف منها وان لم يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي فربما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم

الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه انه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب

فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه

الا لاستحالة تركبه منها هذا او يمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التالف

من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة

اولا او بعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو

حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا

عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء

ونحو ذلك فمن لوازمه وملصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في

ذلك فليستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى

نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة

الوهمية توطية له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة

واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال

عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر

كما قد يشعر كلام الشيخ يكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي

في العظم ولنرجع الى التفصيل بما في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مولف

من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة

ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا انحصار في امكان

ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

مالایکون مرکبا من اجسام مختلفة القوی وذلک کان تترکب من جزئین من الارض متماسین
من غیر ان یتصلا فیکون المرکب بسیطا غیر متصل فلا یمکن ان یدعی اتصال الجسم البسیط
ایضا علی العموم بل اما ان یدعی اتصال الجسم البسیطة الفلکیة والعنصریة فی الجملة ویرجح
یزاحمه القول بترکب کل من الاجسام الفلکیة والعنصریة من اجسام صلبة صغار غیر صالحة
للقسمة الانفکاکیة وان کانت قابلة للوهمیة کما یراه شیعة ذی مقراطیس واما ان
یدعی اتصال الجسم المفرد اعنی مالایکون مولفا من الاجسام کما فعلنا نحن فلا یزاحم
ذلک رای اولئک ولذلک لم ینتهض لابطاله ههنا وبعد ذلک نقول ان الجسم
المفرد متصل فی الواقع کما هو متصل عند الحس لان الحس یغلط فیحکم بالاتصال لعدم درکه
المفاصل وذلک لانه لو لم یکن متصلا کان ذا مفاصل ومولفا فی الحجم من اجزاء بالفعل
وانما قلنا فی الحجم لان الاتصال لا ینافی التالف من اجزاء بالفعل لا فی الحجم کالهیولی و
الصورة فاما ان یکون تلک الاجزاء متجزیة فی الجهات ولو وهما فیکون اجساما وهو باطل
لان المولف منها لا یکون مفردا وکلامنا فیه واما ان لا یکون متجزیة بنحو من انحاء القسمة
لا قطعا ولا کسرا ولا وهما ولا فرضا سواء کانت کذلک فی جهة فقط فیکون سطوحا او
جهتین فقط فیکون خطوطا وینسب ذلک الی بعض الاوائل او فی الجهات کلها فیکون جواهر
فردة کما یراه جمهور المتکلمین من الهند وشرذمة من الاوائل من الیونانیین وهذا اعنی کون
الاجزاء غیر متجزیة ولو فی جهة ایضا باطل لانها اما ان لا تتلاقی فی جهة لا تتجزی فیها وح لا یحصل منها
تالیف ولا حجم فی تلک الجهة فلا یحصل منها جسم او تتلاقی فی تلک الجهة فاما ان تتلاقی بالاسر
فیتداخل بعضها فی بعض وتتحد فی الحیز فلا یحصل منها حجم او لا بالاسر بل یکون شیء من جزء مشغولا
بالملاقاة وشیء منه فارغا فیتجزی فی جهة فرضت غیر متجزیة فیها هف لا یقال تلاقی الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين بالاسر ثبوت الطرفين لكل لاجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يميل احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا
عنها والا كان محل الطرفين المتمائزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا للفرض
فيه شئ دون شئ وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية ف
للقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جليها واهيته واقوى شبههم ما ينسب
الى زينون وغير زينون الاكبر وطالما اعتصم به المتكلمون منهم الامام الرازي وهو انه
لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا
فزال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزاءه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان اولا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب النقض عن الاستدلال
المذكور انفا لنفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم من تتالي النقاط وما ذكرتم من
وجوب تشتت الجزئين عند تماسهما الا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا بهذا وسيجئ حل الشبهة في اول الفصل

فصول باب الحركة ومحصلة انه ان يريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه منقسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين اجزائه الممكن ان يتجزى الانقطاع اوقسمة وان يريد بالزمان نفسه فانه قابل للانقسام لا بحسب الفرض والوهم
فليس منها كل ان الفعل بالبتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل الفرض بينهما آن يكون مبدء لاحدهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يليه واذا ما ينفرض الفرض الانقسام
او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان الحركة القطعية
المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل ذا اجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود ان لكن النحو من ان يكون وجودهما ظرف لا زمان لا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان
والمستقبل فيهما في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم يتوقع حضوره
فباطل عند ارادة الآن بالحاضر وان يريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من بين الحاضر والاستعبر بانقسامه فلا لم
عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة وكما يمتنع تالف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة امتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع
التالف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
ههنا شيئا بما تمسك به القائلون بتالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى القائلون بتحليلها اليها العدم قبولها

لا انقسامات غير متناهية وان كانت متصلة فى انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعنى وجوب تناهى القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء بالفعلية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لنسبت تجزية الخردلة والجبل فى الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهى كل منهما فى الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالاعظم والاصغر من سبيل التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر من كل مرتبة مما يحاذيها فى المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم حجما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية او الكسرية فى الخردلة قبل وقوفها فى الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الالات مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتميز الحس بين مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضرورى ولا مبرهن عليه قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء مع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التى لا تتجزى فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها فى الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة بعد واحدة فما كان يدريان هذا حق او باطل فعسى ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما تبلغ كثرته الى ان تغشى بها صفحة الارض وعرف تقدير الجزء الذى لا يتجزى حتى يعرف ذلك

٥١

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها المشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم الى اجزائه المحررة لتغشي الارض غير التعجب وما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون ثمّ الا الاستحالة مع تناهي الانقسام فكيف يبين استحالة الانقسام الثانية انه لو كان الجسم ينقسم الى لا نهاية وجب ان لا يلحق السريع البطيء بل ولا يقطع شيئا من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف هلم جرا الى لا نهاية من الانصاف في الانصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل ما لم يتحقق هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والانقسامات التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان تكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما الانقسام بمعنى الوهم فيها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه امكان قطع المسافة في زمان متناه لها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازائه قسمة يفرض انقسام في الباقين واعلم ان بعض الناس كانكساغورس وفيثاغورس من الاوائل والنظام من المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيكات فيها ادعوا بها فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المركب وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول بالجزء الذي لا يتجزى ثم لزمهم القول بها مع غير متناهيتها فهم كمن هرب عن المطر ووقف تحت الميزاب وفيهم من الشفار الجزء الذي لا يتجزى من اصحاب الجزء عن القائلين ان الاجسام تتالف من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين

ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على مبطليه شبهة سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيقورس من هؤلاء الى الطفرة بان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد منها وكم لم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا تفرغ ذرة من قطع نعل لتسير عليها النملة من تشبه افيقورس من هؤلاء واطنب النظام الى القول بالطفرة وادرج لذلك مثالا من قرار ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة والاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل يلتزم بعضه بعضا فتبين ان الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب مولانا مع ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الراي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم بان القسمة المقدارية في الجسم الى لا نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للمرام ثم شنع اليه النظام ان لم يتداخل بل تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختاره بان يوضع جزآن بجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رأيهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وببرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد عادا للكل لو كررت غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتألف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحسن ان يقال من الرأس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من حيث انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

فيما ذكر من الاحكام وتبيّن من ذلك ان ليس لشئ من المسافة والحركة وزمانها جزء اول اللهم

الا بحسب الفرض الانفكاكي بالفرض ولا يمكن فرض قسمته الى جزئين متقدم ومتأخر ويكون

جزءه المتقدم اول منه بالاولية وبهذا الا اول نهاية وسيأتيك بالعرض من التشبيه في اتصال

الحركة والزمان وحلّها **قلت الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي

في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم مقدار وعدد ماد

مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعداً كان او عدداً ماديا مجتمع الاحاد ومرتبها

غير متناه بالفعل في جهة ب وتفرز منه آج جزءاً محدوداً فاذا فرض تطبيق ج ب او بالسوية على

آب بحيث لينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج

ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضاً لا يجري

البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما

تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلاً فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر به الانقطاع بل

مجرد التفاوت وايضا نفرض خطاً آب غير متناه في جهة ب وخطاً ج د موازيا له متناهيا في جهتين ج

من طرف د الذي يلي جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر بحيث المسامتة لكن لا يتأتى حدوثها

مع غير المتناهي الا لما قالوا من انه لا بد يحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي

اول نقطة المسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان لو كان لها اول

نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لها اول من انها لو حدثت لكانت

في اي آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها

من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتأتى ذلك في الزمان المتناهي بهذا يختص بما يطابق

لا تناهي الابعاد مطلقا ولنفرض ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد

بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان للانفراج كذلك مع انحصاره بين ضربين
وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد سعة غير متصور لو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال اللاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة **اقول** لنفحص هٰهنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح به
في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له
ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن آ ب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آ ج جزءا محدودا فاذا فرض
تطبيق ج ب الجزء على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يساوي الكل والجزء
والا انقطع ج ب دون آ ب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آ ب الا بـ آ ج المتناهي فيكون آ ب

استناهيا مباحث وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على ا ب يظهر التخلف في ج ب لان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق
الا ما يتبادر منه وعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين
متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او فرضي
واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين مماثله من الآخر ثم انما يظهر التخلف بينهما
بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذا تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل
يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية
المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث
ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة
العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها
وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع ما يباين به في الاشارة
سائر الاجسام من المبين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان يمكن تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينهض البرهان على استحالة
اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ
على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان المبدأ في الاعداد فرع
الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى فبتطبيق المبدأ ينتقل

انحل خاص ١٢ نظام

الزيادة فيها الى التساق الى الجهة الاخرى واما بالاتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط ههناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء مفصلا
فيقع في التطبيق ترتب و لا يتناهى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها فاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجاز الى ما يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالتها في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة
ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى في مؤنة اقامة
البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يظن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في عالم الدهر
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان لا غرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها والاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني كان
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان تبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن
فانما يأتي فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لانتهض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن
ذلك بعض جنود الاحتجين بالمهرة السابقين او لا بان لا تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل بحيلة البرهان واما لاتناهيه في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاصر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاصر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزنة هو ان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود الدهري وعاء الدهر حضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان لموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدء الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اخير انه غير متناه لم ينهض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اخير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا مقابل على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسبه الكلية بهذا يحصل كلام من الافق المبين فيه اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يظهر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازليته الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما بني هو نفسه انتهاض البرهان في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعترف بهما بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتب بلا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد اعتبار ينهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل الكلام معه جهات ست

احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات
والمتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد ذكرنا اسلفنا نقله عن الشيخ
فقلده ودون هؤلاء فانه مع تعرضه هٰهنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه كما نص على عدم تناول هذا البرهان
للامور الغير الطبيعية كان في ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلزم سقوط ما حول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان في الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتب
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين ولكن نصف قطر من كرة
مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من ط ف ر الذي بازاء جهة ب الى ب
مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآ ب الغير المتناهي بحيث تقاطعه
على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها ولا يكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وبرهانه انما يتم لو
وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان ما الآن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث

59

في حدوثه على انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن تقاربه بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا انقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته بهذا النقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل باعتبار معتبر لكن الآت لا يضرنا او تبقى زمانا بعد الحدوث في آن كالصور
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة بعد انقطاع الحركة عند مسامتتها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا آن هو
طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او لا على جهة التصرم والتقضي بل يكون ثبته في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق
مع السابق فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدر فيه الحدوث نعم لاول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة
ولا على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان منقطع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين
المنطبقين بطرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين منها من الزاوية وكمسامتة الخط المفروض

٦٠

حركة نهايتها النقطة الاخرى النقطة وفيه هذه المسافة هي التي كلما سنا فيها الا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول هذا التفصيل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها
امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفيها متقدما وآخر متأخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اردت
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي تمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على سبيله اولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فانها تحتاج الى ... دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في
آن هي موجودة فيها قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يتصل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
ينطبق عليها ومسامتة المحيط للخط الزائلة بالموازاة والاعلم آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده فيها سواء كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة

الخط الملحوظ وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده
بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحاصلة
بالحركة فللسابق من عدمه رأسا آخر آن لا للسابق من عدمه وجوده بالتمام هذا هو الكلام
في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا
يكون له اول آن كذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة و
لا محالة لوجودها آخر آن الزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه مع اناة
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق
اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل والافهام
من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة
وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث
المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت
في اي آن يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على
تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من خط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فحق لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المقضي
فلا يكون حادثا او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة
ما الا بالمرور زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة ما وهذا
البرهان يجري في ابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا والاشتين على ابطاله في الاعداد وانما البرهان السلمي

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فليفرض خطان
غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا
الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا
لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على البعد تحته متناه
الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج
المتزايد معه كيف لو خرج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل ولم يخرج الانفراج المتزايد معه عن التناهي
ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان انفراج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك
سطح غير متناهي في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي
السطح في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين باعتبار الملزوم متناهيا انما هو لكون السطح
الغير كذلك فان فرض ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة
بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست
بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام
عندها وقد يفرض من زاوية الانفراج كمثلث القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد
من نصفهما حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما عرفت من اشارة
اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني في المكان** وفيه فصلان
الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته كما وانه من الضروريات ان هناك

بالسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة مشاهدة به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف
الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان يتخيل العامي امتناع وجود
شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة
تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم نفذ في مكان
فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء لو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به ودونها ما يحيث عنه
ويتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال اليه وعنه واختصاص الجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو
اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه وانما
جسم الحاوي فمن تبرع يسيرا من العامية بحذفه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى
بل سطحه والاول باطل لان الامكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا
مجردا موجودا وهو ايضا باطل اذ يكون متناهيا ببرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه
لا يترجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى
المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا
منع من ان يحله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان
وجوده ولو رفع الجسم فطري ولذا سموه مفطورا او انه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام
مكان او لكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف
الاجسام متنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها الثابتة لما يقيسها ولا يقدر الا نهاية
على فرض العدم وايضا انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس والتزام الثاني وان كان
الوهم لعدم الفه الاجسام بلا مكان في حيث المكان للكل في منع الثالث لان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدا الانتقال فيه ولا
كذلك الطير فهو ساكن ان اريد به ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وحاله ترك عليه مكانه

حفظه او ليس ساكن ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ماهيته ما هو فنقول يكاد ان يكون وجوده فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عنده وذلك من قبيل توهمه للباري تعالى عند هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعا فان قيل ان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوق او تحت ايضا بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك فاقول فذلك الوضع والترتيب المكان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من ذي المحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون للاجسام متباينة ويكون بينها فضاء متداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم ويسكن فيه ويخلف بالضيق السعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب ههنا ان يكون سطحا البتة ولا بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين تقسيده التحرك على ان ذلك ايضا يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت المكان

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هنا وقد بلغت قوة اهل المكان في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقا
لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فللسبقة بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون للسهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم
ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى
كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان لجسمين كما لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم لا يسع معه غيره هذا ما نقص عن حقيقته ولعلك تيسر بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون تشركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو لذلك
من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به ذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت
ذلك فههنا احتمالان يتأتى فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعي كالمفارق اذ الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه
على الجسم بالكلية تبين ان مكان وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي اذ لو كان قائما بمادة الجسم
المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساويا
للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

قائما بنفسه لما تحرّك في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مرّ فيجب ان يكون قائما بغيره
فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ثم لا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر
منه او الباطن الغير المماس كمقعّر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من
الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب او صورة لكونها اول حاو محدد او انه بسيط ملاق
للبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو سطح محدب ما فيه
ابدا لابد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الفلك اينية فلابد لها من مكان كله باطل لا يحتاج ان يلتفت
اليه انما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل
من ترعرع وتدرج قليلا من العامية وان لم يرايق بازغ الخاصية يعلم ان ثخن الحاوي لغو في
الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حينئذ بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يحتمل نفس الجسم
الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني
كونه بعدا مجردا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل لانه اما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في
الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون فالمكان قد يعزى اليه
ما مرّ من انه هيولى او انه صورة وربما يأول ذلك بانه يسمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده يدل احتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل لوجهين الاول منهما يبطل وجود البعد
المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يرجح له
حدا دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا او شكلا معينا كان للجزء ما للكل
ولم يكن كل وجزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله

المستلزم لجهة القوة الموجبة الى المادة على ما ستقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية مقدارية
لها لو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا
البرهان ههنا لا يكاد يفرض احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني
منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها
عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد او لم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه
بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا يجدي تجريده عن المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد يمتنع من ان يحله الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد ينبسط فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه اذا استمع
البرهان القاضي باستحالته تحير كاد يوسوس في ترك تكذيبه ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسمي
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع حلول الابعاد الجسمية في البعد المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف
دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحة
متناولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وبين جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان المساحة

٦٩

بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم
جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان اخلها الابعاد الجسمانية
اولى فليتعلل هاهنا تقنع الناظر وان لم تفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو
ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول و
المشائين فاعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او يقلقه لو لم ينبه
على فساده فلنورده اولا ونبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده
ولو مع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف
الاناء بعد يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان
لهما وح لا يحتاج في اثباته الى برهان ويابى ورود ابطاله بسفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه
وكانهم من ههنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البداهة او ارادوا انه مفطور عليه لا موهوم لا انه
اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان يجيد
في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق تعالى المكان
ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهبت
الاجسام لا الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان
وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك
الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح المحاذية
وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان للسافر
الظروف ظاهرة بكرة بابس كما وان سابح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

اصحاب البعد للوجود من فطرة البداهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه
لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ويلتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادها بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا واحدا باقيا بان المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد
البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو لزوم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام لزوم
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم انما الف من الاجسام ما له مكان فيحكم
ان كل جسم له مكان بل يحكم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على المتمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شأنه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي حفظ على
حاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا فليس
بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على ان سلم لهم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا العدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ وليحسبوا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر الذي يديره
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلزومه لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقتضي بكونه متحركا في

في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة

قلت **الفصل الثاني** في ابطال الخلاء واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن شاغل اي المكان الخلو عن الحشو اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يتمسك به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان يجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه لزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومته للامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته كقوله لولاه لم يرد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملأ ما خلاه وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا وقعت عن سطح املس مماسة بحيث لا يتخللها ثالث فانما ينتقل ما يملأ ما بينهما من الاطراف فيلزم على الخلاء

يجب خلو الوسط وتخلخل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة وربما تخلخل قدام المتحرك وتخلخل خلفه والثاني انه بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من المتفلسفة بعداء جوزوا الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منعوه لا مع اصحاب السطح كافة احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت لمن التمس من غيرنا على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقادير فلا يكون لا شيئا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تبكيت اصحاب الخلاء وتشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فتكون لا محالة في زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانياً انا كما اومانا اليه انما يبطل تجدد المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد بانه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة
بان الح لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض انها معاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون الح هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان الحركة
في الخلاء يكون مساوياً لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
او صححنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير الجواب بنمط آخر بينا انا لو جعلنا الح اللازم
جملة هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها وعلته ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل الح اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها ايضا محال
محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت
وان كان المشتغلون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عميا لكن يجب
ان يعلم ان الاستدلال باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة فيتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة هذا الملاء عن معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض
في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة منطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما قابل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من نفس الحركة وجزؤها حركة ايضا فقد وقعت حركة
في اقل من ذلك الزمان فلم يكن مستحقا لنفس الحركة ثم ربما نفرض بان قطع مسافة
معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحد زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار معاوقة قوام الملاء للميل ويتفاوت بها الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في
اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

في مسافة يمكن ان تقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول
في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه بدون
الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان اي
حد يفرض منه تكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي
اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا
وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد
من السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من
السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة يتحدد بها زمان منطبق
على المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انتصفت المسافة مثلا
مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا تنصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تنصف السرعة وتضاعف الزمان واذا تنصفت المقاومة تضاعف
السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان
بحسبه كان الكل انما يتحدد به لان قدرا منه يكون بازاء الثابتين فيكون محفوظا وقدر آخر بازاء
المختلف فيختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في
القسرية اذا كان لقاسر طبيعة بقي ههنا اشكالان عويصان وهما انهم يستعملون هذه الحجة
في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركة
في ملائين يكون نسبة معاوق الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء
الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي

في الحركة القسرية وجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال عن معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة وثانيا مع معاوقة ميل طبيعي وثالثا يكون نسبة ميله الى الميل الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين ان الحجة انما تنتهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق نمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومته قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

لنسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل للعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم تنحصر عدد المعاوقات
فی حد اذ کلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدها
تلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة
معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة
الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق
لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا معاوقة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق
اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة
المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما معاوق لکن المعاوق
فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه نمنع لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة میل بمثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت فی ابطال
الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کادت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک
خلاء وارسل فیه حجر منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی
البتة لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا کانت هناک قوتی
متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی
اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الحجر
من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما
اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشیء ببعض
اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یتجدد الارادة حال الحرکة من السرعة

والبطوء على ما جوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل او لضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا يكسر قوة الميل فان عنوان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فلم يكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من ذلك المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما تقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق بعد ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي زمانا وليس هناك امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

جداً في المعاوق الخارجي لاسيما الملاء فانه ليس هناك سبب للميل بنفسه بل الميل بحالة المعاوق
بنفسه المعوقة عن مقتضاه من عدم الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلاً فيكسر قوة
الميل ويتحدد به ميل ضعيف فيجوز ان ينتهي الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره
الشيخ اول ما خيّل الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم ولا في
جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلذلك تخيلوا
الهواء جسماً والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من رام
تنبيههم ما اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم باللمس ان الهواء جسم فمن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصرّ على تخيله
زاعماً ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفاً فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملأه جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه المالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله
الى مكان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فلنتأمل في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي لهذا الملاء يجب
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك وايضاً يجب ان يملأ المكان الذي
خلّاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان مالياً لما انتقل اليه هذا لما عرفت بل غيره وكذا الكلام
في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلاً ومنها انا اذا فرضنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا بصفحة ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان الهواء الذي يحصل بينهما كالهواء انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض والمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا ولو جادلنا لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتنحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيتخلى عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يتخلى عن شيء من مكانه وتنحل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة والمحاذات
حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرف من جانب الابتداء ليس
حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل
بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه
اللامماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم المائي من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق **قلت**

الباب الثالث في الحركة باشعر به بلمونته الحسن بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات وان كان
خفيا عن اولى آداب النظر في اقتناصه ببيان ان الالفاظ المستعملة بالتطلق بنحو من الاشتراك على
معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه عمدة تعيين المراد الى قول ضابط لفصل المفهوم الجملي وان
لم يكن في نفسه اوضح بل مساويا لذلك الجلي وتجتنب عما يشبه الدور تمييزا للازم وتمهيدا لما عسى
ان تبتنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الموجودات
يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو
بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل
دفعة وقد يكون شيئا بتدريج وهذا ما نعني بالحركة والحكماء تطلق على كل خروج على التدريج الى اين فقط
ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند درك الزمان و
الزمان عند درك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة الا
في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلكا آخر وذلك ان كلا ما هو
بالقوة من وجه وله بتدريج اليه كما ان حصوله كمال له كذلك توجهه اليه فهو اول بالنسبة الى ذلك وكماليته
للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة وفيما يتحرك
اليه غير واصل اليه بعد وهو ليس بالقوة ظاهرا في حصته من الحركة نفسها فخرج بعد عن تحصيلها بخلاف

81

سائر الكمالات فالحركة هي كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من أي جهة كانت
فإنه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري أو عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم إن اسم الحركة يطلق
على معنيين أحدهما الحركة بمعنى القطع وهي الأمر المتصل المعقول للمتحرك الممتد من المبدء إلى
المنتهى بالضرورة وفيه الوصول إلى المنتهى وهي وإن كانت موجودة في الأعيان لكن لا
على قرار الذات واجتماع الأجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو طرفها أعني الزمان فلا تكون
هي ولا شيء من الأجزاء المفروضة فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة
في آن وإنما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الأذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء
وقبل الوصول إلى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا
معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق
عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها
بأن المتحرك ما لم يصل إلى المنتهى فبعض أجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود جزئه
وإذا وصل انتهت الحركة وبأن الجسم موجود في آن انتقاله من السكون إلى الحركة ولا يتصف
بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بأنها منقسمة إلى ماضيه ومستقبله ولا توجدان معا
بل أحدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبأن الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزية وبعدها
حاضرة أخرى كذلك فتركب الحركة من أمور غير متجزية وفي وحدتها بأنه كيف يتأحد حقيقة
من أمور يستحيل اجتماعها في الوجود وبأن وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام
متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر يأتي فأتينا حدا زمانا ههنا ويزاح الأول بأنها موجودة
لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

٨٢

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن وبذلک ینحل الثانی فان الجسم من حیث
وجوده فی آن لا یصلح للاتصاف بالحرکة والسکون والواسطة انما یلزم لو انتفیا عما یصلح
للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها فی زمان واحد فان انقسمت کانقسام
الی ماضیة ومستقبلة لم تکن واحدة منهما معدومة مطلقا بل فی الآن وانما یمتنع الاتصال
بین الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنی الواقعة فی آن حاضر وکل
من الماضیة والمستقبلة توجد فی الماضی والمستقبل وان عدمتا فی الآن والخامس اذ لیس هناک
امور بالفعل یلتئم منها حرکة واحدة بل الوهم یحللها الی اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما یستحیل ذلک
فیما هو قار الذات موجود فی آن او فی زمان بلا انطباق علیه والسادس فالانقسام
الی المضی والاستقبال بالنسبة الی آن مفروض لا یصادم وحدة الزمان والحرکة وبالجملة
فانما ینهض الادلة علی نفی الوجود فی آن ما للحرکة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا
کذلک انما ذلک للحرکة التوسطیة **اقول** الحرکة وما ضاهاها مما یدرک بمعونة الحس ینخرط
عند العامة فی المحسوسات وان لم یکن محسوسا بالذات وهی وان کانت لجلائها غنیة
عن اعمال الفکر فی اکتسابها لکن ربما یکون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراک او نقل
او تجوز علی معان مختلفة بحیث ربما یقع اشتباه فی المراد بها لهذا العارض فاذا ارید البحث
عنها فی تعلیم الفلسفة قصد فی تعیین المراد بها الی قول ضابط ای مطرد ومنعکس یکون فیه
تفصیل للمفهوم المجمل لذلک الاسم لیرتفع الاشتباه ویتمیز المراد وان لم یکن هذا القول
فی نفسه اعرف من المعرف به بل ربما یکون اخفی منه لولا ذلک العارض وربما یکون فیه تمهید
لما یبتنی علیه الاحکام اذ ربما یکون للشیء احکام مبنیة علی جهات متضمنة فی مفهومه لا تتبین
تلک الاحکام الا اذا فصل الی تلک الجهات وهذا القول وان لم یکن حدا او رسما حقیقیا

لكن يراعي فيه ما يراعي في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور

من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان يقع

التمييز اذا اخل بالشرط وذلك مثل تفسير الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها

بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن

لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة

فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف

المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها

ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى

ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا

او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى

الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون

بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والمتحقق الآن في مقولات نقلناها بعد و

الجماعات قد يطلق على كل خروج كيف كان وهو ثابت في كل مقولة وقد يطلق على الخروج [illegible] الاول وكما هو [illegible] علينا

ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا اولا

ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا لو خذ في حدها الزمان والدفعة لو خذ فيها الآن والآن لو خذ

في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور

فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة له

يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو بازاء نحو من

نحو من القوة ويحمل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك وما به يصل الشيء الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكماليته لهذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له بالفعل لكن نظرا بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا في ذلك من جهة الحركة المتصلة التي يستتبعها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست كالكمالات التي لا يتفرع عنها كمالات اخرى حتى تكون هي اولا بالنسبة اليها الا اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا للكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدأ الى المنتهى المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم فلا يكون وجوده الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد متصل في ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا جزئ احدهما تجزئ الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان وكل آن يفرض في الزمان فانه ليس طرفا للزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان لا جزء منه ليس طرفا للحركة بحسب وجودها في الاعيان لا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يجمعهما قبله وما مضيا

بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وتنقسم الحركة ايضا الى ماضيه ومستقبله باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فيها من الحركة ثانياً
وبالعرض ولا يكون الزمان كالحركة ولا شيء من اجزائهما موجوداً في آن اصلاً وهذا هو المعنى بكون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان وانما لهما الوجود القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ
ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية ويثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان نفي الوجود
الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما اشير اليه كلاهما والثاني من المعنيين للحركة الذي يجري عليه
الاسم واقعاً عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن نفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد هي ولا شيء من ابعاضها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركاً وليس فيها تغير اصلاً نعم
يتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركاً لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركاً عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا شك
ان هيهنا حدوداً مشخصة موجودة بالفعل واكواناً فيها كذلك في آنات كذلك وان
الكون بين المبدء والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجوداً بالفعل الا متشخصاً
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما ابتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس

٨٧

ذلك اختلافا يوجب تكثر المعنى فى نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب فى الحركة القطعية اذ
ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده فى الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود
فى مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود فى كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل فى كل حد يفرض فى المسافة وكل آن يفرض فى الزمان فانه وان
لم يكن فى وجوده هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا
ويوجد شىء معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو
زينون الاكبر وكان برمانيدس من شايعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفى وجود الحركة تارة ونحو نفى اتصالها اخرى ونحو نفى وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك فى وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشىء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انقطعت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها فى آن
الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثانى ان الجسم موجود قطعا فى آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو فى ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهى منتفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك فى اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثانى ان الموجود منها هى الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون تمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة
هى الموجودة بالفعل تكون متحاذية فى الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متحاذية في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين الاول ان الحركة تمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتالف حقيقة وحدانية من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروط بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شئ من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ثلثة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الحصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا تكون تلك الحركة ولا شئ من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان الا في آن يفرض فيه حدا مشتركا بين قسمين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشئ موجودا في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا بين موجودين فى زمانين متصلين لا يكون شئ منهما موجودا فى آن ولا فى زمان الا الآخر و

استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود فى مكان

واحد فاذا جزئ فى الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين فى المكان ويكون كل منهما معدوما

فى مكان يوجد فيه الآخر وكذا فى الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال

الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة فى آن فلا يكون هناك

حركة حاضرة اى واقعة فى آن حاضر بل هى اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة

فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين فى الآن فهما موجودتان فى الزمان

الماضى والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود فى الماضى فاما ان يراد ان وجوده مقارن

بوصف المضى فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء او ان وجوده

كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا

فى آن فما لا يكون موجودا فى آن لا يكون موجودا فى الماضى وتفصيله ان وجوده

لو كان مقارنا بوصف المضى فهو متصف فى الآن بالمضى فيلزم ان يكون موجودا فى الآن

وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود فى آن من الآنات وقس

على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع

وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضى او الاستقبال اذ هى لا تتصف

بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة

الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها فى الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان

فى انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن فى الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا

الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضى والمستقبل

اثما اتصافه بالمضى او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضى والاستقبال
بالاضافة الثابتة له فى نفسه وانما لا فى ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافى الوجود فيه فالماضى من الزمان موجود فى نفسه
لا فى ذلك الآن ولا فى شىء من الازمنة والحكم عليه بالمضى والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فى ذلك الآن وفى جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
فى الزمان الماضى والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفى جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هى غير قارة الذات
لا توجد فى آن البتة بل وجودها فى الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما المستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا فى آن او فى زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس فى نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدة ما يشترط فى وحدته وحدة الزمان اعنى الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد فى نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفى الوجود فى الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم فى الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واقتفى فى هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واجزاؤه وانما اعوذ بذلك انا انما نقول بالوجود القائم
الحاصل فى الآن للحركة التوسطية ولا تتمحض الشكوك فيها اذ هى موجودة بعينها فى زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفى كل آن يفرض فى ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا

في الآن وسلكوهم انما تبطل الوجود لما يستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتاخرين

انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان

وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو مجمجة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة

بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة

التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية

والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية

كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك

اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في

الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون

عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة

عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان

واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني

فهما قاران فيه قطعا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك

ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فانهم لو

ارتسما الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب الرجوع

في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ يندفع

الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك

وفاعل هو المحرك ولا يجدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا

٩١

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لهما وليس كافيا على البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه و
كذا لابد من مبدإ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما
كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها و
من بان تقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم يعلم فيها صريح النظر والبراءة
عن شبهة التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ
يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة ومع انها لا تندرج في مقولة واما الظن من ان الحركة
في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال
هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول
فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا اشتداد يشتد اذ لم يبق السواد الاول عند
الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة
مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من
النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع
زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ
فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك امر
متحصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض
فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف
او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتأتى في الجوهر اذ لا بد لها
من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك فرد مما فيه

الحركة والهيولى لاتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت

ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لايحتاج

في قوامه الى الاعراض فجاز ان لايكون له حين التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة

ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لايكون الا دفعة

الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن

للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني

الى ان تخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا

ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الاخير

كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا واما اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو ان التدرج

لايمكن ان يفرض فرد منه في آن بل انكان له متى فمتاه الزمان فلا يكون للموضوع بحيث يتغير

له في كل آن يفرض فرد منه لايوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي وان لم تنطبق

على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم

يكن قبل ولا بعد واما مايتوهم من ان الشيء ربما يكون لايفعل او لاينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل

او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء الى جد هما الى

شديد سريع وبالعكس ففي المقولتين حركة فضعيف اذ التدرج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة

التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني ففيه بين الضدين منهما زمان سكون

عند منتهى الاول واما الثالث فالتدرج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما

الاضافية فهي لاتتحقق بذاتها بل تلحق بمقولات اخر فان تاتت الحركة فيما لحقته بالذات

تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة انكانت نسبة للجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله في الانتقال

فالتبدل انما هو اولا فی المکان وانما تتاتی الحرکة فی البواقی من المقولات وهی ظاهرة فی
الاین وکذا فی الکیف لکن الشیخ یفطن توهم ان لاحرکة فی الکیف الا فی المحسوسات منه فان تسلم الحال
والملکة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة تتبع اعراضا للموضوع یصیر بعضها مبدا
للقوة وبعضها اللاقوة فیختلف الموضوع واما الاشکال فلا یقبل التشدد والتنقص فیکون
دفعة ولا یدری ماذا یقولون فی نحو الاستقامة والانحناء ولیس کما ظنوا فان الموضوع
للحال والملکة نفسا کان او بدنا او بهما معا یوجد له من جهة ما هو بالقوة کمال وحدیث تبدل
الموضوع فی نحو القوة واللاقوة یوجب ان لا یکون النمو والذبول حرکتین ونحیل بان الموضوع
طبیعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقیة فالموضوع ثابت نعم یشبه ان یکون الانتقال
فی الشکل دفعة واما الکم فانما یکون الحرکة فی المتصل القار منه اما بزیادة تنضاف او بنقصان
ینقطع کما فی النمو والذبول او لا بذلک بل بمجرد تبدل المقدار کما فی التخلخل والتکاثف ولا
ضیر فی تبدل الاین فی الکل ولا فی تبدل القوام فی التخلخل والتکاثف اذ لا حجر فی اجتماع حرکتین
واما الوضع فالحرکة فیه کالنهوض الی القیام من القعود وانکان ذلک مع تبدل فی الاین
علی ان حرکة الافلاک وضعیة ولا اینیة ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحرکة یتعلق
بستة امور وذلک لانه لا بد لها لکونها عرضا من قابل هو المتحرک ولامکانها من فاعل هو المحرک
ولکونها خروجا من قوة الی فعل تدریجا لا بد لها من مبدأ ومنتهی هما ما منه وما الیه من مسافة
وما یجری مجراها متوسطة بین المبدأ والمنتهی یتدرج فیها هی فیه الحرکة ومن مقدار للتدریج
هو الزمان ثم القابل والفاعل لا یتحدان اما اولا فلامتناع ذلک مطلقا کما سنبین فی
الفلسفة الاولی واما ثانیا فلامتناع ذلک ههنا خصوصا لان الجسم الطبیعی من حیث هو جسم
قابل للحرکة ای بما هو بالقوة فیه من کم او کیف او این او وضع ولیس بفاعل لتلک الحرکة والا کان

كل جسم متحركا دائما فانكان المدعى هو ان القابل لمجرد ذاته لا يكون فاعلا فانكان ذلك ثبت فهو
زائد ولو بشرط فتم البيان وانكان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو
بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في البعض فيتحرك
دائما او احيانا في البعض فيتحرك احيانا او يفقد دائما في البعض فلا يتحرك لكن الفطرة
الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم تستوي اليه نسب الكيفيات
والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا البعض وهاربا عن البعض
باي شرط اخذته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل
ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك
ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك
الا ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين
كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين
الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة بها مبدء
ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدء ومنتهى لحركة واحدة
كما في حركة الفلك مثلا فيكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينها تقدم وتأخر و
مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي ولعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول
انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها واقعة
في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف
والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

95

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شي من المقولات الا انها القابل
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمال الذي اخذ في رسمها بمعنى مشكك فلا يمكن ان تقع
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد
وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا
عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب تمام ذاتها الخاصة وليس شي منها مركبا من السواد الاول
وزيادة منضافة اليه فمثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل
لا تبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل الشخصيات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فان
التزيد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول مع زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود
فلا يكون خارجة عن تمام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
وينفرض في كل آن منها فرد غير ما ينفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون للمتحرك
حينما يتحرك فرد يحصل بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت انه ينفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين او ان يكون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن
آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة
في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما
المذهب الثالث فيلزمه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في
شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا
يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجواهر والتسعة الباقية
بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف متخالفة بالتقدم والتاخر في نفس
معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود
الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك
فالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول كيف لا ومقولة ان ينفعل ما هي الا نفس الحركة او النسبة اليها وعلى الاول
ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يدخل في
عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكون هو ا
عدد والنسبة الى الحركة مقولة واما الحركة نفسها اذ لم تعدها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة اخرى فيه بحث
الثالث انها اي التي معقولة تقع فيها الحركة لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلا يكون له امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل كمال متوسط بين المبدء والمنتهى بحيث اي آن يفرض

في زمان التحرك يفرض لها فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير أن تكون تلك الأفراد حاصلة بالفعل وهذا إنما يتصور فيما إذا أمكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة إذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فإذا أمكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز أن يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من ذلك الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فإن الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما إذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة إنما يحصل تحصل ما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة إلى الصورة فإنها جزء مقوم له وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة لكون الموضوع لا محالة متقدما عليها بالتحصل لصورة ما فإما أن يبقى تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا تحرك فيها والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه أو يزول فيزول ذات الموضوع بزوالها إن كان هو الجسم وتحصله إن كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد أن يحصل بالفعل صورة محصلة أخرى ولا يكون ثمة فيما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية إذا فسدت لفسدت دفعة والواحدة تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص المغاير لما لا يأتي في نحو تقلب المني في أطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يتوهم أن انتقال المادة من صورة إلى أخرى يكون تدريجا حتى يظن أن في الجوهر حركة لكن الواقع هو أن للشيء مثلا تكونات وانتقالات من صورة إلى أخرى دفعة فيكون بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا وهو متوسط في الكم أيضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا توقف الطبيعة عن التأثير والمادة عن التأثر وذلك أن المني يستحيل أولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني إلى أن يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهي علقة إلى أن يخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة يستحيل حتى يخلع عنها صورتها وتصير عظاما وأعصابا وربما [illegible] ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيوانا فهاهنا حركات لا حركة واحدة متصلة

كثيرة تشبه الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فتحصل حركة واحدة متصلة واما
المقولات التدريجية وهي متى ان يفعل وان ينفعل فالمثال الحركة فيهما ايضا وانا اطلعك على جلية الامر في ذلك وهو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة الكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن
قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس الشيء فلا يكون له متى آن لا زمان او ان يكون مسلوقا زمان كالفعل
والانفعال فانه بجملته لا يمكن ان يحصل في آن اصلا فلا يكون المجموع بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون
متحركا فيه وبعضه يتحرك فيه هو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الا انتقال من حد ما الى مجاورة فظهر
بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي ان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك فيها في كل آن منها ما لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك
التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين والتسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك كالفعل الى الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فلان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في الكتاب بينه بها الشيخ ان يصير فاعلا او منفعلا واما عن الثاني فان التسخين والتبريد كذا التسخن
والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقت الفتور عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا يعنف ان يجعل الاستحالة من السرعة بالبطوء الى السرعة بل يسيرا يسيرا حركة في الفعل
اما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن لك في السرعة والبطؤ مذهبا بتحريكين واصليين لا انفعالين بل
هما نسبتين بين متين لها او للفعل والانفعال الشيء عرضي ان تقول عليه انه لا بد للحركة

99

مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرض ما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرض
من السرعة او البطوء الذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس اعني ان الحركة
التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سرعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ تشبيه
ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر ولا تحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة
بالذات اولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان يكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد المرمي
لحركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

١٠٠

تكون احديهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون ما الحركة في الاخيرة تمامه
بنفس الحركة في السخونة تخلخل بلحاظ الاضافة الى سخين ضعيف مع لحاظها الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان
تكون احديهما بسبب الاخرى فلا تنزل فان ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحققها و
الذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه في الانتقال فيكون الجدة النسبة على الوجه
الاول اما هو في السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن لذا اتيا ولا حركة انتهى الكلام
فيها لتعرف بما مر في الاضافة واما تأتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسيم الحال الملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما تكون
فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فتبع اعراضا طارية على الموضوع
يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما يكون
هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل
يكون دفعة قال الشيخ ولا يدري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء فليس الامر كما ظن هؤلاء
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول
ولا نعني بالحركة الا هذا اعلم انه تبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فلسقوط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا ينقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه صح في النمو
والذبول كما في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول بعضا اجزاء وتنقص بعض اجزائهم
يكون هما حركتين ثانيا بالجمل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع بعينه
ينبغي ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لتقارنه اما بزيادة بعضا الى الاول وتنقص
منه على التدريج كما في النمو وبنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع بعينها

17945

لا يتوارد الاشخاص فان بيّنا اشتداد الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره ان تشابهه وتبدل الحر لا بالزيادة
والنقصان بل بحجم وتبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين كما بينّا ولا نسلم ان في النمو والذبول الحر
والتكاثف يتبدل المكان فيكون من حركات اينية ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون من انواع
فيكون بحركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين في القوام يتبدل الكم ايضا وكلا منافية ومنع التبدل
في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او في الكيف يجامع الاول ثم يكون الاول حركة في الكم والاخرى
الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واحد الوضع فالحركة فيه كالنهوض اي
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمالا حتى يكون اولا
بالنسبة اليه وكل منهما بيّن غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا شبهة في انهما يتقابلان
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فكذا لو كان السكون مقابلا لها ولو كان ضدا لها لكان مضادا لها امرا وجوديا بحذائها فيكون اما كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتعقب
السكون كمالا حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الشيء لم يتحرك
ربما لم يستدع كمالا يتأخر عن سكونه ولو ثبت الشيء من المعطى الاول والثاني في حد السكون لما

١٠٣

لملزم العينا شرطا التقابل على الوارد بان ناتى فى حده بما يقابل الكمال وحيد بان القوة وحمل السكون
بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هى
الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ويعنى بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يحتاج اليه
الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس بمتحرك وكذلك الجسم فى ان كما هو ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله بذلك التقابل فالمقابل للنقلة
هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون فى اين واحد فى زمان كما قد يقال وحيث
عندما عرفت ان الحركة فى مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فى مقولة ليس منها بل السكون
لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون فى الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقال بل سكون فى اين عدم حركة فيه **قلت الفصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعنى المتحرك والزمان وما فيه
وحدة الباقيين يكتفى باشتراط وحدة الثلثة وفى غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدأ ولا
وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين فى مسافة بحيث لا يكون بين فعل الاول وابتداء الثانى
زمان فاتصل الزمان بوحدة الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستديرة كالوضعية الفلكية
علما بوجه الحكاية فان الطبيعية تشتد اخرا والقسرية تفتر اخرا واولى المتصل بالوحدة التى على الا
او الاستدارة لان توهم وجود المنفصلة على الزاوية واولى ذلك التامة واولى التامة ما ليس من
شانها ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لا الشئ غير الدائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها علم
قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع ولان الاضافة الى الموضوع عارضة
للاعراض انما تدخل فى قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا الازمنة لا تختلف بالنوع بل امكان
ولا بد فيها بالشخص فلا يوجب الستة مخالفة متنوعة فنسبي الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت
كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة فيتجه
ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة يلزمه عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف
ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية
والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من جهة ذاتي فان تقويم الطرفين
للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية
او طبيعية ففي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافيان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا اختصاص
بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف فيهما نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء وبالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية
وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس
القريب وبالجنس الاعلى والمعتبر في كل وحدة عامة بالشخص ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا من الوحدات
كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة
متعلقة بها لا مدخل له في وحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك
فيها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة
ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان ما هو
شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الی مبادی امور کامنة او غایاتها مثلا فیتوهم فیه آنات تتکثر بها فی الوهم دون الاعیان
وکذلک الحرکة المنطبقة علیه کما تعرض لحرکة الافلاک بالقیاس الی الشروق والغروب
لکن اذا کانت الحرکة واقعة فی جزئین مفروضین من الزمان یفصلهما جزء او اجزاء منه وکانت
منبتة فی البین لم تکن واحدة بالعدد فی الاعیان البتة لعدم الوحدة الاتصالیة والوحدة العددیة
فی المتصلات ملازمة للاتصالیة فهذا هو المعنی بتعدد الحرکة بتعدد الزمان واما ما فیه الحرکة
فتعدده یوجب تعدد الحرکة بالضرورة وان اتحد ما منه الحرکة والیه فان الحرکة من مبدأ مسافة
الی منتهی علی الاستقامة تخالف الحرکة منه الیه اذا کانت علی الاستدارة والحرکة من البیاض
الی السواد من طریق الدکنة تخالف الحرکة منه الیه من طریق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا
جرت فی مسافة متصلة الی اجزاء وهمیة کان حال الحرکة باعتبارها کحالها باعتبار الزمان فان کانت
متصلة کاتصال المسافة لم یوجب تکثر المسافة فی الوهم تکثر الحرکة الا فی الوهم وان کانت واقعة
فی جزئین من المسافة یفصلهما جزء او اجزاء منها وکانت منبتة فی البین کانت الحرکة متعددة
بالفعل فی الاعیان واما ما منه الحرکة والیه فتعددهما یوجب تعدد الحرکة وان اتحد ما فیه الحرکة
ضرورة ان الصاعدة مثلا غیر الهابطة فلا حاجة الی وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد فی وحدة الحرکة کذلک الا انه
اذا اشترط وحدة المتحرک والزمان وما فیه الحرکة یستغنی عن التصریح باشتراط وحدة ما منه والیه ضرورة ان المتحرک الواحد
فی زمان واحد فی مسافة واحدة لا تکون له حرکتان مختلفتان فی ما منه وما الیه فلیس یمکن ان یصعد
واحد ویهبط مثلا فعلی اشتراط وحدة ما فیه الحرکة فی غیر المسافة یغنی عن اشتراط وحدة المتحرک
والزمان ایضا فان المتحرک فی الکم او الکیف مثلا وان لم یکن له حین ما یتحرک کم او کیف واحد
محصل بالفعل بل له فی کل آن یفرض فی زمان الحرکة فرد من ذلک غیر ما له فی آن آخر الا ان له
من ذلک امر واحد مبهم یتحرک فیه ولا یکون ذلک الامر المبهم الواحد بعینه للتشخصیة المبهمة لمتحرک آخر

البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اول
هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فانها قد تتحرك
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان اما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين متعاقبين عليه و
لا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد
الى الاجمال ونظيره في ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع
والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص وتكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه انما يمكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تأثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحري ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تأثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغاير الاثرين لا يوجب تمايزهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد ولان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء فان قلت فلتكن انما يأتى فى الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعها فى التاثير ولا الى كل لاجتماع توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا الاستناد الى الاول ابتداء والى الثانى بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستطلع عليه فى الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لاسيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتداء تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك وهى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستديرة التى لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح فى الاتصال لكن الاستقامة اولى به ووجود المستديرة ظاهر فى الفلكية الوضعية وقلما توجد فى المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعية واولى الحركات المتصلة بالوحدة التى على الاستدارة او التى تجرى مجراها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما قد يوهم وان لم يمكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

١٠٧

او الاستدارة او ما يجري مجريهما ثم اولى ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوعبة للمسافة فان من خواص
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت
المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس
الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها
تامة بل الحركة على المستقيمة يتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم وما قطها لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة
بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتعدد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في
ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما
تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص
فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع
البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون
هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة
انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا
اختلف واحد من الثلاثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها اختلفت
الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلاثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه و
ما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك

ذلک المبدء الی ذلک المنتهی علی الاستدارة فان المسافة ههنا مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
فی الخطوط لما ستعرف اما فصلان او لازمان لفصلین فالاختلاف بینهما ینبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلفت
ما منه وما الیه وان اتفق ما فیه اختلفت الحرکة وذلک ظاهر فی الحرکة الکمیة والکیفیة لوضوح ان الاختلاف
بین النمو والذبول وکذا بین التسود والتبیض نوعی انما یقع الشک فی المکانیة کالصاعدة والهابطة فربما
یظن ان الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بینهما فی ذلک بالنوع
فان عرض لاحد الطرفین ان کان قریبا من جهة الفوق وللآخر ان کان بعیدا عنها فذلک لا یوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما کذلک واما الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة فظاهر انه اضافی
فان طرفا واحدا یکون مبدء بالقیاس الی حرکة ومنتهی بالقیاس الی اخری فلا یوجب ذلک اختلافهما بالنوع
فکیف یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشک ان الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة وان کان
عارضا للطرفین من المسافة من حیث هما طرفان لکن الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث ان حقیقتها
تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد فیجب ان یکون من مبدء الی منتهی بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحرکة بهما من حیث وصف المبدئیة والمنتهائیة فاختلاف الطرفین فی ذلک وان کان بعارض
لکنه یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفین فی مفهوم الحرکة من حیث عروض العارضین
لهما وذلک کالاختلاف فی التحدد بالاطراف لا یوجب اختلافا نوعیا فی الشمع ویختلف بحسبه الاشکال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعیا هذا ما حققه الشیخ ثم الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة انما یوجب الاختلاف بالنوع
فی المستقیمة واما المستدیرة المکانیة والمستدیرة الوضعیة خصوصا ما یکون منها لجسم متشابه الاجزاء علی
جسم کذلک او فی جسم کذلک فلا فان المبدء هناک یکون هو المنتهی اذا لم تنقطع الحرکة قبل کل الدورة واما اختلاف
الحرکتین فی کون احدیهما قسریة والاخری طبیعیة فهو اختلاف فی امور خارجة عن ماهیة الحرکة وان کانت
لازمة فلا یختلف نوعیتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان لا یکون نوعیا لانهما صنفان یعرضان الحرکة بالاضافة

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة بعينها فى السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا تختصان بجنس واحد بل ينقسم كل جنس من
الحركات اعنى الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشتداد والتضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطوءً من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافى ولان الفصل الواحد الذاتى لا يكون مقسما لاجناس
مختلفة ولان الذاتى لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا
كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما فى القسرية او عن بطوء الى سرعة
كما فى الطبيعية واما الواحدة بالجنس فانها تكون اما باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعنى اللونية
والتسخن ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب بل الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعنى الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اى اللونية والتسود
والتصلب الاخذ فى الصلابة من اللين ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى
اى الكيفية **قلت الفصل** فى مضادة الحركات ولا مضادتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة
السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى
هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية وانما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما تقع
واحدة منهما اى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساوات كما بين الكمين او بالشدة والضعف
والمساوات كما بين الكيفين والاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لكن المسافة
فيهما ان كانت على خطين مستقيمين كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيتساويان او ان يفضل احدهما
على مطابق الاخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا تؤدى الى

١٠١

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول آه يتفاضلان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يكن
ان يعمل بأحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فهي المقايسة بينهما والثانية
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين او بعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من القبيلين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان مع البعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضايفة الحركات
هي المقايسة بينها في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك كونهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان لازمان للسرعة غير مجوزان ان يعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان
اقصر او التي تقطع اكثر مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المسافة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون بحيث تجري بينها المقايسة بالزيادة والنقصان وهي الكمية من حيث الزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى
تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر بحيث يتساويان او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يحال المثلث الى مساو للمربع

١١٤

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال المثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون

بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث بل كان يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها

على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد عليه حيث ينطبق

بعضه على تمام الاول فاما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة

القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل

كلا او بعضا ولا ان يعمل بحدهما ما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم

مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يخيل صيرورة المستدير

مستقيما فيخيل تطبيقا ما البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوسين

فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاويتين مستقيمتي الخطين وبين زاوية تكون من مستدير

ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما

بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين المذكورة

نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يكون بينهما نسبة المساواة

اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين زمانين وبعيدة

كما بين حجمين باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطى

الجانبين على السواء او بعد بهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة المتفاوتة تنقسم

الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى

على جهتين لانها اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية

لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية البعد عن الحقيقة

من ثانيتي البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف لا يبعد عن التطابق في السواد

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقائسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسود اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسود اسرع من تبيض فلاح لك انه لا تقاس كمية اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة والمقابلة لها لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقائسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقائسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقائسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى تتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها متجانسة للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة حركة

السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المتباينة بين ما في الوضعية والاينية المستديرة قد يكون
قريبة وبين ما في الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد
الحركات اذ من شرط التضاد التجانس والحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد وكيف وربما تجتمع وحيثما
تتنافى فذاك لتخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لا محالة لتعاند فيما تتعلق به او
من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاقبا على موضوع واحد والمحرك فان الاضداد قد
يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف متضادتان فرض
المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها
بالطبع لا بالعكس فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا
لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و
ذلك بان تتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض لا بالقياس
الى الحركة ككون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها ككون احدهما
مبدأ والاخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في
الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض من الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ
ومنتهى لذاتيهما ثم تارة المستقيمتان حقيقة تتضادان بالعرض بعض من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس
الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة بالعدم
تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ والمنتهى فان المبدأ في المستديرة لا تضاد المنتهى بل تتحدان
ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة وما يظن انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة
والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع المختلفين بها واحدا فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في
موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع الحقيقية المتجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولتين

115

لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة في الثقل والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيثما تتباين
الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا لذاتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكون البرودة
موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان
في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف
واما الكمية كالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس المضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين تتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس ولئن سلم وانكانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباينتين في المبدء والمنتهى اعني بان يكون
المبدء في احديهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي فنقول انه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند
فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين
من شأنهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتباينتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض توارد هما على حجر ويكون احديهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا
عن محرك واحد ان امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انها اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا للتشابه في طباعه واما ثانيا

فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون ذلك التضاد مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا

مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد

ما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباعدتين في الاطراف بل سنتلو عليك

ما تقطع به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق لمستتبع الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد

في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدءهما متضادين دون منتهاهما

او بالعكس لا تكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض

الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد

عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات

مستخرجا من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما

مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدءان اي البياض

والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض

وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة

من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين

نقطتان وهما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا

والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما

في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدء ومنتهى في الحركتين

والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات

المبدء والمنتهي وان كان قياس المضاف اذ المبدء مبدء لذي المبدء وذو المبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وتوسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدء والمنتهى فى المستقيمة لايمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضائفين كانا متقابلين بالتضاد واما فى المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا تقابل لان هناك كما ستعلم واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادين لا لان المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر فى تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كاد يجلى لا يمترى فيه وانما يشك فى الاخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بنحو ما مر فى اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شىء وطلبا لشىء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا جوهريا لتضادهما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته لاندفاع ما قد ظن من عروض مفهومى المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين واظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متبائنتين فى الاطراف متضادتان ليس

117

التضاد تختص بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتضادتان في الاطراف كما انهما
تتضادان بالذات تتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان
تتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى
نقطة من المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادان من جهة تقابل الطرفين
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واريد ان تضاد الحركتين من التضاد
عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب تضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من الوجه
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن ههنا لوح الى الصواب ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما قد تفطنت
ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة لا استديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما
من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متباينتين
او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية
والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ جهرو بالنسبة للشرقية تكون مبدأ
جهرو بالنسبة للغربية ايضا اذ كانتا تامتا الدور فتلك النقطة او ذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيهما ثم ما يفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في النصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدئه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدئه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحدداب المشتركة في الاطراف لا تتضاد
وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة لكنها مستديرة ولها نوع وحدة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا
واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ثم ان
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد
المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحدداب كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل**
لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل
اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول وان لم يسم ح ميلا ولا يكون في الواصل حينئذ الميل
الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه

119

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فبينهما سكون والتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى ساقط بانها تنقف قبل الوصول
اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي مع ليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابطة
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محرك او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم القتمة او بالعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق اخر سواء كان مبدأ
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس
في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على اخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين في آن كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

١٢٧

خطا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحجر النا
زل للحجر في الهواء فاما رفلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج الماثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى بعد ما وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من يبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها لا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كان لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن على
ان جميع ذلك منتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاءه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه يستحيل ان يقال انه
عرض هناك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات تكون الحركة بطارئها ولم يمكن ان
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك واما يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء يكون بالقياس الى المتحرك احدهما بل القياس الى تلك الكيفيات وهو بقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يمكن المانع الذي اوردوه بالقياس
الى شيء بل كان لوجود مر بالفعل توصيل اليه وتحصيل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهمنا

121

حد بالفصل بين السواد والبياض وسلم انه اذا لم يكن في ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا اطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب اذا فرض فوقها
سطح مستو بحيث تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فاذا ما ماس ذلك السطح بنقطة والتقى ماسته
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا مماسا بكرة لو احيط بها لكانت ابدا
ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تكون
دفعة ونزول ووجب ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة وصفحة ملاززة استحالة
انحلال سطح فذلك لملاقي الصفحة وهو بسيط مسطح بسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة فلم يتحرك ان يكون في
وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان تكون من ذلك
البسيط وح لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية باوهام
رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب
منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن لا نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الوهم
اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاقاة عدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
انه لو تصور النقض بملاقاة محدب حامل زحل مثلا لمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقاة وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم المحدبه بنقطة من محدب
الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس اذا لم تدرك الالات الرصد
فيما فوق فلك الشمس رؤية اختلاف المنظر التي يوتر بها نصف قطر الارض فكيف تقبل شهادتها
في تعيين النقطة بالحقيقة مناه وقد يورد النقض بالوصول الى المحدد والمفروض في المسافة
ولا يمكن هناك التزام الوقفات ولا ابطال اتصال الحركة ثم ان كلام الشيخ ايضا باحد يوان

١٢٢

١٢٣

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل حقيقة اندفاع الشيء القائم امام المتحرك واحتياجه الى قوة
مما نعتد وهذا الميل في الفلسفة معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد بالذات علة موجودة
موصلة وان تكون هذه العلة تجر التي ازالت عن المستقر الاول عوض وان كان انما هي ميلا
بالقياس الى ما تزيل وتدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر ربما قارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى تكون لا محالة بحدوث ميل ويكون لحدوثه اول آن ان ليس وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة و
مبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال الا ان ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده
فصح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا يصغى الى قول من قال ان الميلين يجتمعان بحيث يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل هناك من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
والاشبه ان يكون الموصل يعني موصلا بالذات لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده بقوله فيما نقلناه عنه
كفاية في البيانات المستبصرين حمايته عن الغواية المشهدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور الحاصل انه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالتحصيل الحركة له

المرمية الى فوق او الافتت فى صعودها رحى بل جبلا بالبطا فلابد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا
بالقائه الرحى او الجبل والتزام شنيع جدا او الجواب ان تلك الحصاة او الحجر قبل ان تصل الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل لا بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدير كما الرحى او الجبل عن خلفه فيتبع
حركته الهابط او لا يدير كما اذ دفعها الريح الا انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على القائها
بدون الملاقاة فلعلها لا تسامح فى التزام القائها الرحى او الجبل على ان الشنيعات فى العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الحجر والحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير توقف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعى
لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لازم
سنداً لا تكون حركة عرضية او يكون على ميل فالحجر والرحى بما يحدث فيه ميل ما بطا بلازم الموضع الذى
ما من الجبل وتحرك بحركته بالعرض ولا اثر عليه لو صح هذا يبطل ما يعرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المتضادتين وبيان ان الحركة المحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الالى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة ولا يمكن تحركه بالنفاذ تارة وتارة اخرى بحسب ما يه
لو جب السكون فيه فوقت لك السبب اما عدمى بمعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو قصد الطبيعى او وجودى ما طبيعى او ارادى او قسرى لانحصارها فى ذلك الحجر او قسرى
من الصحن ايضا عليه فلا يجب لسكون الجواب انه يمكن ان يختار الاول لان السكون عدمى هو عدم شدة الميل
وذلك لان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا ضعيفا اذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ثم يتيقن بالكلية
جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط لو عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا للحجر ان يكون
الميل الى السد ضعيفا لا يقدر على التحريك كان فى ذلك لضعفه عن خرق الملا المقاوم فيكون السكون معان وده الملا
فيكون وجوديا لكن الملا انما يعاون عدم الشديد الميل وذلك جعل السبب عدم الشدة وبيان ان السبب وجودى الى

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة تحركه وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة قلت

فصل حركة الشيء ذاتية له ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما تسمى طبيعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر فالى الكل وما قد تسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على نحو التحقيق فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحليله بالنار وصعود الحجر الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق وقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن لطارئ مائلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنار في التنور وقد تصدر عنها الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح وقد تصدر عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وتزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق و
لم تتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء لا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان قصد والا فان المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في النمار فان للقوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء لعوق طبيعته عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حالة الطبيعي بدون تحرك قوته
النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحدة بالنظر اليهما يكون نمار طبيعيا للمركب لكان
لا تخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المسخن بالطبع هو في حيزه الطبيعي قد زال عنه القاسر تعد كلا
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار وهو على قوامه الطبيعي في سقوط الحجر
فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار ارق فلا طبيعيا تتحرك الحجر فيه بالطبع ان

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية بل كلتاهما مع ذلك لما كان المبدء المحرك فيهما هو الطبيعة وحدها داخلة في
الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدء فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدء في التقسيم كانت بعيدة خرجت عن المقسم الا ان يجعل داخلة فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدئها واما باعتبار بساطة المتحرك في الجسم
فمع بعده لا يخرج جهارج اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على تحير مخالف لمقتضاها وبالجملة يشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن الخطب لعدم الاحاطة بالامرين راجع الى التسمية فيصحح القسمة الواقعة **قلت** **فصل** الحركة الطبيعية
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والمتوسطة وان كانت
قارة فهي مرتبة تكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد القطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن هنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل لا يتم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يعتد به في
الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان لقسورته
يتم مبرها او صورته الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم لمقتضاه
وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعة فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن ان كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون للحجر حيزان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيزا الا ان الارض
غلب بسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان سطحه

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من رأس البير للتحقيق تشفير هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحدد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة مهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث انه عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها فتكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها عند الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية يكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وستتضح ان الطبيعة لا تكون دائما مقسورة

١٢٨

١٢٩

مشهورة بالجريان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلك فى الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة فى المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناك بالعرض ولا يأتى مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان يكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة فى جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بالصورة التى يجوهرها او بالصورة التى يجوهرها الجسم الغالب من الاجسام التى تركب منها يقتضى امرا من المقولات التى تقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع فى تلك المقولة او يمكن فح ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما فى بدو تكونه كما اذا تكون الهواء فى الماء مثلا او بعده كما اذا رمى الحجر فى الهواء بان زال لقاسر ولم يكن ثمة عائق لا بد وان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر فى الاستحالة والكمية ويشتبه فى النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعنى سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضى ان تتصل بكلية الماء وتعظم كما نقل عن ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا تقف الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك الحد لازم وعدم وقوفه بالطبع ولا بطلانه فنقول بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا وقف الارض

اغلب واسبق فبلغت المركز وسيتبين به عاقبة الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب
انه يكون مع حيز واحد جسمان لطلب كل منهما بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فيدفعه انه كان الماء
حينئذ يقف في الهواء حيثما كان لان سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب حينئذ ان يلتصق الحجر المرسل من راس الجبل الشاهق بالارض او يتبع
اليه من قعر البئر الحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد عن
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الاقسى ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية ههنا
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايضا
فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في اجرة
مرفوعة في الهواء فان الاجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة
الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلف الماء في مسام الاجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان
الترتيب قريبا من الوجه الواجب كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة تتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل**
القوة ان ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي لذاتها بل انما باعتبار
تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد
واستحالة لا تناهي المقادير الا يتصور اقصر منه او تكمم ما هي تقوى عليه اي تحركه اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة
وتكون متناهية البتة لما مر ومقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا يتناهى
بحسب ايضاً بالمدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة لا تناهي الحركة والزمان لا يتصور
اسرع منه في اقصر اما منفصلة بالفعل وبالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال
كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في
غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا اضعفنا
الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه ويفضل من الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على متناه
في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او ترتيباً لا فاذا انضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما
بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلهما اذ لوحظ توزيعها عليها وتلك
الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كمية ولا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي واللاتناهي
بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها بالقياس الى ما هي فيه او الى ما هي عليه فتوصف بالتناهي
او اللاتناهي من تلك الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار
البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كانت حلت هي في غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية لا في جا
نب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حداً لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته بكون
قسمة اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكلم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار تارة في الكمية المتصلة وتارة في المنفصلة اما
في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هاتين الجهتين في شيء من جانب الزيادة و
النقصان لما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم تتعلق
بالحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول والا كان الاقوى ما يكون مدة استبقائه
الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان تعين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة
اقصر او لا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض

١٢١

راميان يقطع سهم احدهما ربع ميل في ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر من ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى
من جهة الشدة فان لم تقو على القاء سهمه نافذا في الهواء مدة نصف دقيقة كان الثاني اقوى من جهة المدة
ولا يصير في كون كل اقوى من الآخر من جهتين او قدمت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير
متناهية بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي تقوى القوة عليها اسرع ما يتصور لان
ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان جزء جزء وكذا الى لا
نهاية فلا تكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس بموهوم الحركة فلا تكون الحركة غير متناهية في السرعة
بل واينما انتهت الى نهاية يتصور فوقها وان لم يكن او ليس لو فرضت حركة سرعتها محيط العالم لم يكن غير متناهية وان
لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست اسرع
ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثالثة فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي العدد
الاكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة المسافة
او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون
القوة عليها غير متناهية بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون لفرض احد مقداري محفوظا لعدة الكثرة
فتتناهى او لا تتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لاتناهي
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرر المسافة كما في المستديرة والعدة فيها
وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ تنقسم الحركة المتصلة
الى دورات ومن ههنا ربما يوهم كلامهم ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان
حركة السماء اما بالمعنى الذي نقوله يعني التوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا واما التحرك الذي بمعنى القطع فيشبه
ان يكون كل دورة حركة واحدة ثم الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة
انما يمكن بحسب المدة والعدة فلينظر انه هل يجوز ان تكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو لكن

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة
ازداد ما بازائها من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم هي القوة قوية
على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء ينفد
ذلك الامر لتناهيه بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم تكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل فـ
تبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا
يمكن ان تكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة جدا المدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه مع ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من ان في العدد والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الاخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما تزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائها من القوتين باعتبار ما تقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ليظهر الخلف الكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام الملاء في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه
المناسبات بالفعل بل نقول بالتقدير مناسبته يوجب ان الحكم غير متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون في البراهين

العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد فنقول ان هذا الحق بحيث لو كانت
الامور توجد على نحو كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة متناهية في جسم متناه لما كانت
بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناه بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا
البيان بعينه فان العدة المعدودة اذا كانت تنقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية
كدورات الفلك الثامن من الواجبات الغير المتناهية فانها تنقص من دورات الافلاك الاخرى
والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من ان اقل من التناهي
المبتدي من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها
غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب حد لها بينا فلا تقوى على تراتيب واذا لم تكن
الكثرة منتظمة اصلا الا في ترتيب واحد ولا في ترتيب لم يتبين تناهيه من العلم فان قيل يجوز ان يكون
لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزء قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات
بعد المزاج لا تكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها
قلنا ان القوة وان كانت للجسم حال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها تكون سارية في جملته فيكون للبسيط
اذن في حال الامتزاج مثلا للقوة الحاصلة بعد المزاج ان لم يحملها حال الانفراد ونحن ناخذ جزء الجسم
مقطوعا مباينا حتى يمكن ان يحمل شيئا من القوة بل نعين جزء منها ونحكم بحالها فنعرف حال ما يصدر
عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما
ذكرتم من البرهان منتقض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه فلا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وما
انما يحرك لاجل غيره من كل الجسم او بعضه فلا كل القوة يحرك بعض الجسم ولا بعضها كله اذا لم يجتمعا على
تحريك شيء واحد لم يتسق الكلام الى الخلف قلنا انه يتذكر حيث اعتبرنا التعقيبية شرطية وتقديرية

١٣٥

ولتقديره فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان افاد فيه شوقا عزميا وميلا
بها يتحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك
قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افاد شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية اذ يحصل
فيها انفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا
فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ما فتبقى قوة دائما فتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن في نفسه مستحيلا
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قولها هذا تقريب البرهان القصي عما يرد عليه على حده وكلام الشيخ وذكر انه فتش عن نبأ البحث
حق التفتيش مع بنيه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه ويحتج خلفا بانها يلزم ان تضعف او تنتصف او تكون لها نسبة اخرى الى العالم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية لن مقابلها من المقوى عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على لا يتناهى بل يجب ان
حول ما بناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون
كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست
اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما
يفيد للاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما تكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يبقى
الفرادى اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء
الربع والحاصل ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم لسرعة مخصوصة شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة
متطابقتين منقسمتين كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان فرق
الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
ينقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنقص فان قلت الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة قلت ادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيبات متعددة فاذا اخذت
القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها او بحسب سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجدت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيبات كل منها غير متناه ولكن احادها في ترتيب واحد مختلفة فنصفنا
القوة بتنصيف محلها تنتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة

١٣٦

١٣٧

القوة أثلاثا وأرباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الآحاد
لا سيما إذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين كذا القسمة إلى الأثلاث والأرباع البتة وكذا الحال
إذا ضعفنا الجسم في القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم أن يكون ما تقوى عليه من آن مفروض
أو وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف أو أزيد و
يكون نصف مما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بإزاء القوة السابقة والضعيف بإزاء
الزائدة فتبين المطلوب بأقوم حجة لا يدحضها شبهة ولا تلبيس وسقطت المؤونات التي يتكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبته الشيخ إلى انحراف لكنه أجمل وتسامح فعليك بالإنصاف
ثم ما ذكره الشيخ من أن تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون أنقص من تحريك الكل إياه من
ذلك المبدأ فينقطع إن أريد به أن يكون هناك حركتان متحدتين من مبدأ واحد بهما أنقص من
الأخرى فينقطع ففيه أنه لا يجب أن يكون النقص في المدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع إذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس إلى دورات الفلك الأعلى والشيخ بنفسه
تعرض لمثل ذلك على غيره وإن أراد أن تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق بإزاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك مما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
لا يحتاج إلى التجشم بتلك المؤونة التي تحملها **قلت الفصل** وبالحري أن يبين أن كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فإن شيئا منه طبيعي وذلك لأن مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده إلى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم أي جسم كان يمكن بالقياس إليه وحده تخلى لطبيعته يكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة وإذ لا مرجح من
الخارج فيكون ذلك من طبيعته ويتبين من ذلك أنه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبيعيان إلا لم يترجح أحد
منهما والطبيعة النوعية البسيطة إن انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها إلا فرد واستدعت له مقدارا

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التحيز فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو له اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار باصارته اليه طبعيا الصير ورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه الشيء من الاسباب التي لا يمكن
بالقياس الى خصوص فرديته فقدانها راسا واما المركب فلما لم يكن بعد عالم يخلو له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمتصل الحقيقي حيزا
طبعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار
ماله من تبة الخفة والثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركبات النار
الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** ولقد افضى
الكلام بنا الى ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبعية الى طبيعته فبالحري ان نبين ان كل
معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود ويحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة
يكون له حيز مباين لحيز سائره بالفرض معين من الاحياز في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد والجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاول للاجسام السفلية ككالالوان والطعوم والروائح لبعضها والنضو الرمان في الحيز فقول ان
اوردلما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا امتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة مخصوصة
وقرصية وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارجي اذ لو خلي كل جسم يكون لا محالة
له حيز معين اذ لا بد من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء
فلا يمكن تعيين الحيز به ما لم تكن الطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان والا كان نسبتها اليها على السواء فلا يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبعي
وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته وحدها من
غير ان يعرض معه ما يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بلحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد اقتضت طبيعته
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبعي الحق ولا يكون الا واحدا لان
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم هو
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فان تلك
الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تخيل ان
تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بحقيقته ليس كذلك فان

١٣٩

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي
ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى اخر من تلك الاحياز
اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا له لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل
عن البسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت
الاتصال لكن البسيط الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه لعارض فيمنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقرب المنفصل المماس
في الاشتمال ثم من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فيقتضي الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت فطبيعة الكل ايضا يجوز
ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب
الاخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متعددة بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب ثم لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

١٤١

الى شيء منها الا توجه الى كل منها البتة فان لم توجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبعيا او توجه الى
كان هو الطبعي لانا نقول ربما يمكن توضع الجزء ايضا بحيث لا يكون اقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحد لكما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم تكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي مع علي الطبيعة مفارقة
الجزء ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزي الجسم طلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه واذا كان مفارقة الجزء اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط لعائق هو تساوي النسبة
كل الجسم الى تلك بعدة مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على
السواء مع تباينها ان امكن فى ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الفلك لا يميل الجزء منها الى جهة كان يعين لها السكون لكن القسر انما كانت تقتضي ان تخرج
عن حيز وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون فى جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
فى الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع هو بحسب جبلتها فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير فى ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا انما يتجزء بطارية
على الماء فى الاعيان و فى التوهم فتعين موضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية الحاصلة لها واما انخلع دة
جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص للاقرب للاحياز
من جملة الاحياز التي بالقوة فى حيز الماء فان لم تتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم تتات له التجزء
فيسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو ممكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان تعين لجزء ان خرج

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبدع اي وجود محصل من غير سبق زماني بمو ثانية فان نوعه ان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بوضع وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان والمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي ستبينه وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة اولى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم آخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا اقل من ان يلزم امكان الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون لحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكماء قال في الاشارات انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا امتزجت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها ولا للكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منها وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من متساويين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من شيئين متساويين لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم

١٤٣

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع مع ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تخليص كما في الكتب المبسوطة قال في الشفاء ان كل تركيب
لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما غالب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان موضع احدهما بجنب جهة الآخر نفرقا ولم يجتمعا الا بقسر
جامع وان قواهما جهة حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان نظر
على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك من الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع ولا غلبة قوة احدهما او قسر على
المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يتلازم به الا وهناك غالب يجمع ويصير الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما نقلناه
باسرها بالفاظه لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع وتستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والذراع انه انما اعتبر ذلك لان الغالب
قد يكون بحسب الشخص فلا يقاوم الغالب في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان ساواه في الحجم قيل قوله اول

يكاد يلحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة والثقل فيكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب اذا فرض
غلبة النار فيه حدا لا يبلغ خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه حدا لا يبلغ ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار
او الارض البتة بما اتفق عليه كلمات الشيخ وتلقيه الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم يعد كذلك لكن هذا
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب بين الحيزين او يكون
البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب حيث تتعادل
قوى البسائط لكن لعل الصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في
حيزه او جسمان فصاعدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فتعين له
الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة او الثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فحده
لكل ما عرفت من درجته فان كان هناك اختلاط بين خفيف وثقيل فتنقص درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاقسم فضل الاكثر على اقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان التاليف ثنائيا بين خفيفين او ثقيلين فضعف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فان كانت النسبة بين الكل عددية فاكثر فرض واحد مقدار بعد الجميع سواء كان ذلك الواحد

١٤٢

١٤٥

الواحد هو مقدار احد بسائطه اولا فقد بان انه لابد ان يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان باغيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة ان كانا متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف لقرينه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف لقرينه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما فان كان النار
جزءا والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدله الارض جزء كان المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره وكان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثمانية والماء جزءين والارض او يكون

المركب فی سبعة اعشار من الخفة او یکون النار جزء والهواء جزئین والماء ثلثة والارض اربعة یکون المرکب فی سبعة اعشار درجة من الثقل ایضا کلها اذا کانت العناصر کلها علی قواها الطبعیة او نقص منه قوة بجبر نقصانه بالزیادة فی مقداره فان قلت ما ذکرت کله انما هو بالنظر الی قوی البسائط وامتزاجها فی المرکب لکنه یجوز ان یفیض علیه صورة نوعیة تفیده خفة او ثقلا اعلی مما یقتضیه الاجزاء الیس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل علی شاکلة الکیفیات الاربعة الاول من المکیفات لا یفیدها الصور النوعیة فی المرکبات علی خلاف ما یقتضیه امتزاج البسائط کیف ولم یخلق المرکبات من حیث هی مرکبات الکثیفة فلا یکون لها من حیث هی خفة او ثقل غیر ما یقتضیه اجزاؤها فان الخفة والثقل انما للوصول الی الامکنة الطبعیة ولعل الذهب لا یزید ثقله علی ثقل الاجزاء الارضیة المتحجرة فیه وان زاد علی ثقل ما یوازیه فی الحجم من المدرة التی اشتملت مسامها من الاجزاء الهوائیة ومما یذکرک ان الاجزاء الهوائیة المائیة لقربها الی تزید علی الاجزاء الهوائیة والناریة التی فی قطعة تساویها من الذهب فاذا عرفت درجة المرکب فی الخفة والثقل فاعلم ان حیز المعتدل هو الحد المشترک بین الماء والهواء واما غیر المعتدل فان کان خفته او ثقله دون درجة یرتفع او ینخفض عن هذا الحد مرکز المرکب بقدر ذلک من نصف قطره کان یکون الخفة او الثقل ثلث درجة فیرتفع المرکز او ینخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة کان حیز المرکب حیز الهواء والماء وان کان خفته او ثقله درجة ونصف درجة کان حیزه الحد المشترک بین النار والهواء او بین الماء والارض فان زاد علی ذلک لن یبلغ درجتین ارتفع المرکب عن الحد المشترک بین النار والهواء وانخفض عن الحد المشترک بین الماء والارض بقدر ذلک ان نقص عن ذلک مع الزیادة علی درجة انخفض عن ذلک الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت علی ما ذکرت یکون اشتمال حیز المرکب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حیث یرتفع مرکزه عن الحد المشترک بین الماء والهواء

بقدر ثلثی نصف قطرة ای ثلث قطرة لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذب الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي تقتضيه الهواء قلت الماء تقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالة التراب الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متباينين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيحه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم كلما يتحرك يزداد ثخونة فيزداد بلطيفه الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة فهناك اسراع في الحركة الى الجهة التي تتجه اليها بالميل الطبيعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة في الميل نفسه والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما واما بسيطاه فميلاهما الى امكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به ونعوّل عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيده

قلت وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري والقوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض فانه حافظ للشكل فللطبع ان كان وللقسر ان كان من يصعب التقصّي عن المتقضي بما في الافلاك من تقرير تكونها التداوير والكواكب

مختلفة المقادير متخصصة المواضع ومن اختلاف في التممات بالرقة والغلظ واما بعدا عن في تصور

مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احيانا بعض في جوف

بعض او ثخنه او يكون ثلثه خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك اقول ومثل ما ذكرنا

في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن شأنه بانه كما ان الافلاك لا بد لها من وضع ليس لها

شيء من الاوضاع طبيعيا فلا يجر ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فلعل المراد بان الوضع الذي لا بد للافلاك منه هو ترتيب تتباين به من سائر الاجسام ولا يلزم ان يكون شيء

منه طبيعيا بل هو حيزه الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل لها باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيها الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون لها عنده

جزء بالفعل فضلا عن نسبته للجزء الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يقتضي كونه لا بد لكل جسم منه

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في الماهية

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف يخص الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ولمن يكن تخصيص اولى بهذا او ذلك

فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فضلا عن فرض التقرير

عنه يكون شكلا لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست

كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان حصول اليبس لها

ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا

١٤٩

لكرويتها حتى لا يزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان البسيط حفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فحوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتشكل بما في الافلاك من نقر يركز فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقيق في جانب الاوج وغليظ في جانب الحضيض والامر بالعكس في الحوى لصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جسمها فينفرز منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب وفلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه نقر واختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائر ما دون مباك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا ولو جاز ذلك لبطل اصل الدليل واثلم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن مزاعمهم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب في جهات الحركة كالاوج والاريد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصوري مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه الاسرار اقول ان الفلكيات كرات متمايزة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احيازا بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقر او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب كثرا في فعل القوة كذلك حصول النقرة او نقرات في الثخن

او خلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان تقيموا بذلك بل انه ليس فيه
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة
المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف **قلت الفصل** كل حركة تناهي بحالة اضافية
نحو الخروج من المبدء الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا
عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم
ذي طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول واذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها وبدونها ايضا المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل لطباع يطلب القرار
على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه
من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو ما تقتضيه طباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فيسكن كان في كل
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما تقطع شيئا
بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون الحركة على

على حده بما يوسر عنه بالقياس الى ما يوجد دونه ويظهر بالقياس الى ما يكون فوقه في الاحيان او التوهم
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا اسرع او ابطأ انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر
في الاينية كما نحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لاستصحابها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك لانه
احد بما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه
ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوق كالحركة بلا معاوق وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

او لمستديرة يختلف بحسبه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر الكرة قد طاوعه
الجسم المقسور الضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالة من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول الشيخ وفيه انه يجوز ان تكون المعاوقة للقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة
او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان البنية
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر ولم يكن هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومماستها لاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عند تمام الشعور بل اذا كان فلنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من حيث خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل بحفظ كل جزء
حيزه الذي يخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع اصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان
ذلك انما يكون حيث تكون هي مختلفة ويكون البدن متأثرا من حسها اما متصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في المتصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجري

او نقش تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والا فمحاله
لا يكون له حيز طبعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط
فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما يناسب مرتبة الحاصلة من التركيب من
الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قوله على قياس ما مر يريد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما حصل له من الاحياز بطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظته
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هنا
عائق من خارج بل ما تقتضيه طبيعته المخلاة فتتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او في ذلك وحول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي له والمحوي او فيهما لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مما يلي
جزءا من الحاوي له والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طباع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما ان يكون طباعه فيه مبدء ميل مستدير او يكون قاسراً فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدء ميل طبيعي
والتعين بجزء عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا و لا يتعين ذلك الا فرضا
مثلا فان الجسم يتشابه الاوضاع في البسيط و جواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض و جوب
ان يكون فيه مبدء ميل ما مستديرا او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد و نحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك يعني ان عليه لا يكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس
الى ذات الجسم كافيا في اقامة البرهان فلا يتعلق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدء ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدء بالقوة
او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل الاوضاع للبسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدء ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع
بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها عليه بالذات و بذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذاك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض لا يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدء ميل
مستدير جاز ان يتحرك به و تكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين منطقة معينة و هو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدء نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
و منطقة كذلك لامر يجب ان نعلمه بخصوصه ان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان

ان يكون بهذه النفس تحرك بانزعاج قصيد والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل معاوق
في الجسم لتحريكها قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء لميلين طباعيين مستدير
ومستقيم لتنافيهما ولامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بالطباع الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا انما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار فلا بالقسر فمن نفس انما تحرك بقصد **اقول**
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب مبدءان متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات لميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين احدهما غير طباعي جاز كان المستدير حيوان بقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم تقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرفه عنها فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتنافيا و
يقتضيهما مبدء بعينه في حالين مختلفين متنافيين كما ان الجسم والميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا طباعيين و
الطباع مبدءا ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم يتناف

غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعيا عنه فكذا الميل الذي بازائهما هذا كله في البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما ياتي في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلابد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا و زوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يريبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت**

الفصل فيما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالمحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع انها مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادية بالشخص فيكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية لعينها فلا تكون الا مستديرة و يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلابد فيه من مبدأ ميل اذ لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من
العناصر فيتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة فكذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصلان الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد ضرورة الوقوف بين كل
حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها اما ان
تكون بين الضدين او بحمله فكل من الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سياتي مسبوق
بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون الا المستديرة
ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبعية المستقيمة لسائر
الاجسام **قلت فصل** والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء اللزوم مقارنة لمتحرك
تغير في اين او وضع غيرا وليس ثم كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في جنس مشابه لما تحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون اما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها [illegible]
وسامتها او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة ان تنتقل بالطبعية من سطح
الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها موضعيهما من الحاوية فتتحرك
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من جنسه وذلك كالقعود والاعتراض

١٥١

وصف بالعرض بحركة الجسم والصنم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن يحق ان تحد

بالصنم اقول واذ قضينا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فيحق بنا ان نتكلم في

التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم مقارنة لمتحرك تغير في اين او وضع تغيرا وليس في كم او كيف تغيرا عارضين

له بالذات ولا يتبدل عليه من جهة بالقياس اليه انه متحرك بالعرض بما يعرض له بالذات مما يقال انه متحرك

فيه بالعرض كالاين او وضعه الاوليين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين والوضع لكنه لم يبادر به بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه

مثلا وهذا يلازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان

يقع الاشارة اليه او يحصل وضع بالقياس الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق

فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق

واما في الوضع فككرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان فيها القصان مثل العزا

والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فتتمثل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير متساويتين

من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا مثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية

والا لانفكت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة للمركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا تستشكل حركة النار مع الفلك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية والمتناهية

طبعية والصاعدة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستديرة ومستقيم طبعيين لها و

اللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

اما بطلان الاول فلان القسرية لا يدوم واما بطلان الثاني فلما مر في الفصل السابق على هذا الفصل ١٢

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب الواقعة بين الفلكيين بالقرب والبعد فلكل جزء منها
من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فهو يتحرك بالطبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا انا اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالغراء
والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان للاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه امكان ميل ولا
اختلاف اجزاء بما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامر
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة
فيعرض لها بسبب الثقل فيعرض من ذلك كالتميز والتجوال ليس مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فحقيق
عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ثاني اجزائه
انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه بحيث يتبدل بمكانه جزء غيره فلا
عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيدوران معها
يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الخارجة ويتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من
شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك
وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه الحق اسكان الجسم صنما واما ان يكون مباينا له بالكل الصق الا انه مقارن

له الا لمقارنته جسم بل لمقارنة الصورة او العرض او غيرها بسبب الجسم حتى تخصص الاشارة الواقعة اليه واجزائه كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع وللنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض نعم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن كما يقال انها تسود باسوداده فيشكل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان للشيء غير محسوس واما السواد فما دام مستقرا في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون ان يتحيز الكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من التقسيمين في الحركة الاينية والوضعية قس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه اما مخالطة او مجاورة او عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو لاجتناب كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل اتفق ان كان موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم الابيض بالتسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا كجزء وهو السطح وكذلك يقال ان السواد نمو لكونه في الجسم النامي والبناء غير نمو وليس الموضوع للنامي هو الجوهر ماخوذا مع البنائية قلت **الفصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع او بالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدويرية القسرية مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تنقص حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

161

القوة تأخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك
لتلطيفه الهواء المخروق وإيراثه سرعة النفوذ يورث الاستعداد في الحركة قال الشارح القوة
بعد تدارك التسخين الفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخين بذلك
على أن الضعف يوجب أيضا ضعف القوة والحك وإن اشتد استعداد المرمي له ويذكر
هنا التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون للموضوع بها أن يتحرك
بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية أو التي تصدر عن إرادته
فتخرج النباتية وتدخل الفلكية أو التي له أن يتحرك بها إذا شاء فإن اكتفى بذلك فكذلك
وإن زيد وله أن يشاء أن لا يتحرك لم تدخل الفلكية **أقول** الحركة القسرية كما عرفت
ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدء خارج وهذا يشمل ما إذا كانت إلى غاية
طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والأولى باسم
القسرية ما لا يكون إلى غاية طبيعية وحينئذ فإما أن تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الأرض أو تكون مع خروجها عن الطبع مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المرمي إلى فوق ثم القسرية كما تكون أينية تكون كيفية كتسخين الماء
وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى وللتشكل فيما يختلف بها الإشارة إلى
الشيء أو أجزائه أعني الأينية والوضعية فنقول الأينية تكون بالدفع وتكون بالجذب
وأما التي بالحمل فإن كان المحمول لم يتغير أينه الحقيقي أصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وإن كان قد تغير أينه كالمحمول على اليد أو السفينة فإن لبعض
أجزاء أينه كما يلاقيه من سطح اليد أو السفينة لم تتغير بهذه الحركة وإنما عرضت الحركة
تبعية عروضها لبعض الأجزاء من أينه فلعله لذلك قال الشيخ وأما الحمل فهو

بالتحريك العرضي اشبه واري ان نحو الحجر والجبل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون وذلك تبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين تكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسر بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه وتقبلها وتلك القوة قد
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
وليس هناك حركة دافعة او جاذبة او جاذبة من جسم آخر يدوم بدوام حركة المرمي
بدوامها ويتقضى بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي وهو ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لبقيت حركة السهم بهلاك الرامي
والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة
واعتماد وهو لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التئاما بقوة ويضغط
ما امامه وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما شانه حركته الى قدام

عند الالتيام حتى ينضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمى لكن
الهواء قبل الدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متشافية فى اجزاء الهواء قدما واما السهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة تحرك الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطمت اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية
الشديدة ويقلقل الجبال وربما يحتال بفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات ونعرات
الغوغاء عليه فلم يا تواتشى فان الكلام فى الهواء كالكلام فى المرمى لان الحركة التى
يقولون بها فى اجزاء الهواء قدما ان كانت فى حيز بعد حيز كان المتحرك قد تحرك
بعد هدوء المحرك وقد فرضوا فيما مر انها عنه وان كانت فى تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند هدو الرامى او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة
فى وجهه فكيف ينفذ السهم فى الحائط فان كان الهواء الذى يتصل بالسهم يحتبس والذى
يلى فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا
الهواء يحمل السهم والاشياء التى يتفق حصولها فيه لضيق السهم يرسب فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التى اذا هبت على اغصان الشجر منشها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمى
تشتد فى الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هى
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية فى ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ
فى الانسلاخ فلم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هى اندفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه فاذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
اسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء بسلسلة
مدفوعة قدامه ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة ان القوة تأخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكة
لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم تسترخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت
حد الميل التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان دوام الحك على المرمى يستدعي اشتداد استعداده للتسخن ويذكره
بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك ويختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابدانها ان تتحرك حركات
طبيعية الى امكنتها تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها سميناها ارادية فتخرج النباتية وتدخل

وتدخل مع الحيوانية الفلكية وبعضهم من بدّ بها التي ان تحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد آخر اعني وان يمكن له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **فالت الفصل** اذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع فيه امكان القطع كل من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحركة قطعت بها او بمثلها واذ هو امر واحد لفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة والبطؤ الواقعة في مسافات متفاوتة بقائلة المتحركات ربما تكون مختلفة المقادير لا يكون لنفس الحركة وسرعتها وبطؤها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذاك المقدار هو متسع بالذات لتلك الحركات وان الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة لا المجوهر ولا يكون مقدار للمادة لما مر بل لهيئة فيها لا قارة والا قرت عبرون مقدار ابل بغير قارة وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم ومتاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تفاوتان في الثابتات اذ لا فايت هناك ولا لاحق بل انما تفاوتان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد وفانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد بذواتها لا لقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كانا بالعكس

او معا ومعية الزمانيات لهي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متابها ولهذا اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيها ولا اجزاءه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذ ليست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان ذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين ظنون من صنف فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول ذا ابتدات معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسط مسافة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالحركة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل ازيد من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان هو امر واحد تتفق فيه الحركات المتفقة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية تكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة فهناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات ليس لشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون بينها سابقا وآخر لاحقا

اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون

بريا عن المادة بل يكون اما عين المادة اى مركبا من ذو ومثلية التي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا

واما في المادة اى هيئة فيها لكن التجدد بالذات لا يكون لمجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط

فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت

بطلانه او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشي بدون مقداره

بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضالتنا المعبر عنها بالزمان

فان قيل اولا ان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية

اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وثانيا

غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشي بدون مقداره مم فان الجسم الناقص التخلخل قابل

مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون

فيه الحركة فانها ايضا هيئة غير قارة اذ للتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر

فيقال الجواب اما عن الاول فهو ان المعية هي الاجماع في الحصول تصورها وكذا التصديق بتحققها

فطري لا مجال لان يمتري فيه او يماري ومرجعها وان كان الى ما ذكرت لكنه مع ذلك بما لا يمتري بمكان في

وجود الزمان لعدول الوجدان عما ذكروا لانتقال او الافهام تعليمها ممانع على تلك المعية لاسيما وهناك من

يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في

المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر مع قطع النظر

عن عمل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك لوجوده بنفسه في الاعيان او لوجود امر منشأ لكونه بها

غنية عن الابانة والمنكرون ان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم ويقربها من حيث لا يدرون لتنبئهم

حيث يقيسون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون به ازمنة الوقائع

والمعاملات ويمنون طولا في مدد الاعمار لا لقسمهم وقصرا فيها للعداة وان اريد بها تحقيقه في
في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثا
والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو تجامع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقتضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان كان
له اجزاء نعم ثمت اشتباه من انه ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا
من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما اي المبدأ
وآخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر
منها لكن للمتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا
والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة تنشا وتقع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا تصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر
في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة ما بها للحركة خاصية ليست
لها من جهة ما بها للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة تلحقها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعددها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم ان هذا البيان كما ان الاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان الفلسفية المعدية الليتين اوردهما

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قول اية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور توعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما لمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان توعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فيح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينها قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود وان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما ووجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك الخاصية القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في العلية الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

انه قبل ولهذا انه بعد ثم لحق هذا وذاك موجود فيكون ح معين ثم يتغير ذلك ويزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت
المعية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات
الى ذات بذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او العكس
قد يكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر هو الزمان او النسبة الى زمان فان كان زمانا فذاك بانفراده او كان
نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيها اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة بالكم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها لما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدا والمنتهى قابل للانقسام
حتى تكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط
عنده بالتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل اي اتصال المسافة هو بنفسه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس لعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وعروضها العروض للمقدار لها او للتقدير بها هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات فهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذي لها بالعرض حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار

171

ويشمل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض حتى يكب
الحلول الآن اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال
حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اي
المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزء من موجود من الحركة التوسطية والاتصال
المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي
كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل
نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان
انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد
والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة قد زال
ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها لكن من
حيثية الحركة قد زال ما كان في الحد الاول عند كون يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وانحفاظ
هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اعني كون بين المبدء والمنتهى ويكون
المتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند
الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين وزال للاول عند كون الثاني
انما هي باعتبار تحصل بها جهتها وفعليتها قوتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل
والفعلية المحققة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث
لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند
كون الثاني لكن بجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعليتها قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعليته قوته في ذاته
اعلم ان المتحرك حينما يتحرك في الاين مثلا فكما ان فيه امر مبهم بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه فكذلك

فلذلك حركتين اي كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان في ذلك هو بعينه اينية المبهم فان اينية المبهم هو كونه بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر اولا واما كونه بين المبدء والمنتهى بمعناه كونه بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل ويكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى ولو كان فيه قبل و لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعد فهو في المنتهى فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما ويكون في ذلك تحصيل اينية المبهم بحسب فرض الآن بالفعل وانفراض حد في المسافة بازائه ويكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركة فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان في ذلك تحصيل اينية في الاعيان وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لانها تحصلت ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض ما بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب ما لها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا يتعين لها في تلك المسافة اذا كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه في اعلم الالهي في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان معين تتعين بانها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد
والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم فلعل تنقيح هذه المباحث على ما
القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وتأمّل بما اهديت اليه في ذلك ينفصل ربما
وهم ان الزمان بحسب الامتداد الطولي للحركة المتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض
ايضا حتى يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه الفهم الى نحو التقضي من
انه في ذاته مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك الحد من فرقك الى هذا بل ربما يوخذ الامتداد من حيث
انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات مستوية او مختلفة او في
الجاري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفها نوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتأخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحد منهما بدل
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك ثم الحركات لو انقسمت بانقسام المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور
فيه عرض اضافية او لا فسمة بمعنى العدم ودون السلب وانه نفت مع امتداد طوله ما امتدادا
زمانيا آخر كان الشاعين الا دول الاسير فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ونضرب لك مثلا

فنقول آب ج د شکل مستطیل فرضنا یعتبر فیه تمادیان احدهما التمادی فی جهة الاستطالة و تسمی جهة الطول
والآخر فی الجهة الاخری و تسمی جهة العرض و لا یعتبر فی جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروضین حتی یکون
آب طولا و ج د طولا آخر لذلک السطح و لو فرض خط هـ ز موازیا لهما و اقعا بینهما یکون طولا ثالثا
بل لیس هناک الا طول واحد کل من الخطوط الثلثة واقع فیه فلو فرضت هناک حرکات ممتدة من ا و هـ و ج
الواقعة فی جهة الی ب و ز و د الواقعة فی جهة اخری او بالعکس او فرضت الحرکات مختلفة مختلطة
من القبیلین کانت کلها فی الطول لا کل فی طول فالطول الماخوذ علی هذا الوجه یمکن ان یضرب مثلا
للزمان فعلیک بتلطیف القریحة فان الامر مع وضوحه فی غموض حتی کانه یعرف و ینکر فان قلت
قد اتضح بذلک الحال فی امتناع المعیة بین الازمنة مطلقا لا بین الحرکات المتعددة و لا بین الاجزاء
العرضیة لحرکة واحدة لکن الخفاء فی امتناع المعیة بین الاجزاء الطولیة لحرکة واحدة لذاتها الغیر القارة
قلت الحرکة الواحدة اذا قسمت الی اجزاء و قیس بین تلک الاجزاء صارت فی هذا اللحاظ حرکات
متعددة فلا تمتنع معیتها من حیث انها حرکات متعددة بل من حیث انها واقعة فی ازمنة
مختلفة و الازمنة المختلفة لا یمکن معیتها بل یکون فیها قبلیة و بعدیة فکذلک فی الحرکات الواقعة
فیها المتشخصة بها فالقبلیة و البعدیة فی اجزاء الحرکة الواحدة و ان کانت من لوازم هویاتها
لکن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة و ان کانت عارضة للحرکات خارجة عن مقومات
نوعیتها لکنها من مشخصاتها و مقومات وحدتها الشخصیة فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه و بالجملة
فالاقرار بمعنی امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان و بالعرض للحرکة و کانک لا تحتاج بعد ذلک
ان التدرج الی تعرف الزمان کما یمکن ان یکون من سبیل النظر فی امکان حرکات مختلفة
فی السرعة و البطوء فی مسافات متفاوتة علی حسب ذلک الاختلاف فیما بین ابتداء
حرکة و انقطاعها کذلک یمکن من سبیل النظر فی القبلیة و البعدیة

125

وان لهما عروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثباتا فيكون لامحالة بازائهما وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية وبعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لا
الى ان امر دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد مكون
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك تجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك و
فهما متصلان وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم نقول لك بما وجدت في القبلية والبعدية وجدت الحال
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي في كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
على مثل الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب امر خارج عن المعيين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان آخر واعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق
الفيئة وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الحركة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان لاجزائه وحدوده
وثانيا الحركات المقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه لكون المعروض في العارض على ما سيلوح لك وكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الكلام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه المبرأة من التجدد

١٧٤

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه ولم يعرض لها ان لها امتداد في الوجود واستمرار يشمل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة من جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا بمعنى السلب لو كان لها امتداد كانت زمانيات غير
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصفاتها وهيئاتها الثابتة
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت فيه كالامور المختصة بحصول الان بل نماء ان الناس ليس كل جهة
اوقيس مع الزمان من اجزائه وحدوده والامور المستمرة والمستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق ومع الامور الدفعية وجد لها مع اي من هذه الامور خاصة معية ومشاركة في الوجود في الدوام
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن بريئة من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في الزمان او ان
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع والوجود فيهما مشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان تمام الزمان
كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت بينها
او اذا قيس بعضها الى بعض ما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها بأسرها ستوية في المعية التي بينها
كما ان المكان واجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها او ان كانت بينها او قيس بعضها الى بعض
مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها ستوية في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد يدعي الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتفاق به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعني به امر زائد على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبليتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع واذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفها في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافها قد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه الا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى **قلت** و الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمانا قارنهما فيصار الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية عنه ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية

وهداية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه ولا البعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق وإنه لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشوشة المتحيرين واعلم ان بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في شياجر ارض الحقيقة وتورطه في سباخ تيم الحكمة وولوجه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة او بعض عرقه الهاشمي لحمايته ودار الطاهرين من الدين الذب عن حمى علية الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب بل حدوثا احسن من ذلك معقودا بالسلب لوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب لم تره بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هي عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لانها هو في قوة ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور فتبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وتفنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتحيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن الاجتماع انما يكون لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهريا وسرمديه والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماروبين أبداً فيستقبل بين اين الطبيق كان عدمه سابقاً

على وجوده لا سبقاً زمانياً بل دهرياً ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداداً ياً بحسب طبيعة الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من حيث السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلاً يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق الدهر فيقع الوجود والمسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقاً فيناقض

الوجود مطلقاً فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بلا عينه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن

الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول جسمين مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلاً قبلية على الزمان واذ واجد فا

يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهري ان يترتب قبليتان

وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما بازاء

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوماً وما عداه صرفاً لا الوصف باستمرار وتقدير مع

وجود السابق وجوداً كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فوجب المسبوق

فكذب السالب وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقاً على ب وب

السبق وهو على ح كذلك كانا معدومين معاً مع وجود آ ثم اذا وجد ب وح لم يعد معدوم

يقع تقدر في عدم ح او وجود جميعاً فاذن يكون سبق آ على ح بحسب استمرار الوجود

وتمادي العدم لا بحسب نفسها ومن ههنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما تحلل
والاستعداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا يغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية
وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود
بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فعدمه في
زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك
الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في
الدهر فان توهم انه كما يلزم الاستعداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آ لو وجد
مع عدم ب ثم انتفى وجود ب مع وجوده لزم الاستعداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده
يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما يحدث في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية
في الاخير كما هو سنة القبلية البعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس
العدم شيئا يعتبر المعية بقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم
عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم
يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التعدية
ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان
البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحوادث اليومية
متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها
انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى
كان لعليته نحو آخر من القبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم

عليه السلام كقبليته على محمد من غير تعاقب ترتب والعلا سعة البيد لا ينكرون بهذه القبلية لكنهم غير

المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث

الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان

في وعاء الدهر الليس فما كان بعضها متبرئا عن التغير مسبوقا بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا به فما كان الواجب

مع المتبرئ منه المسبوق بالبطلان متقدم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صانعه الغير اذا وجد بعد

المعية الاولى في الدهر مفتقر عن الثانية ثم استمرت معها فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر عروض

نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فعلم انه اما ان يكون كل من الممكنات متبرئة وهوية

البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب بذا تحصل كلمات التي نقلتها مع الاطناب وتحليتها

مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا يتعقلهما الا حيث يكون امتداد

محقق او موهوم اذ بما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال العقل

في قولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا تعزب عن حظه من

فان دفع ذلك فانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن ينقبض سكل عن

الحق بحجر فاسمع لعيشة الاسم مستبع برد مني ترويح نزلوه بالقدح في ابصار الناقدين بحيث اذا دفع الزمان

واستبداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتاتى الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحظ عن الزمان

واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم

نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان متخليا عنه لكنه لم يتخلص بعد عما انصبغ به واعتاده ولم يتجرد عن

توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض

بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام متنزهة عن التخليط وليس كذلك بل ليس كلما فرض العقل

مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع والتلبيس الى الائمة

وما ذكره من ان وقوع الوجود في حيز العدم مما لا نحصله فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد مطلقا
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان بحيث يتصور
ويكون التعاقب بالمحاذاة كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار
محاذاة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا
بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل منهما بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد
في قبلية حادثة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتأخر ثم انحط وجوده مع وجوده من ان
العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فينشأ المؤاخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتأخر
قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال
لو وضع جزءان فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر
دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكره من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعلام اكتفائنا بها فمع انه تحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث
ومن بعدهم بالقبلية على وجودها بهذا النحو من القبلية فكيف يكون مختصة بالباري عز مجده
ولقول لا حاجة بنا الى اثبات القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة
عن الاجتماع بين القبل والبعد فنقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر اذا كان كنهها وان
لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون
لاجزائه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بترجيح سبق العدم على الوجود
اولى من العكس فان العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود
لا يقتضي التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم وذلك وجود

شيئا ما لولاه لم يكن له تأخر ولا حق بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمنع عن الاجتماع انما هو
لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفني
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنتهما الزمانين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله تعالى فقط او هذا الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قبل العدم الآخر
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود

١٨٥

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا متصورا بسلب الوجود راسا عن وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لزم اجتماع
النقيضين وهو وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضا على ان كلامنا في ان الزمان ليس مع وجوده في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع كل منهما
موقع الآخر فلينعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع
وجوده الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بانقطاع
مع زمانه عن حيز الواقع ولوح الدهر مرة واما التمسك في سبق العدم على الزمان لا له برهان التطبيق
على اثبات تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما التشبث بانه لو كان لبعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استواء في معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمتنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة
مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث
اليومي قبلية تمتنع عن الاجتماع كذلك يحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا عنده ايضا فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود على
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

١٨٦

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود عيني في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحادث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر
كلامه هو في غاية السقوط الا انا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم ان يكون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذا يتصور في الزمان مسبوقية بالعدم ثم يتصور حدوث زماني واذا لا يتصور في الدهر مسبوقية
بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم محدود
من آن الطلوع الى آن الغروب فقد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان عدمناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
ويكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا للعدم
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني

١٨٧

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة
بها او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر او يكفي في كون الشيء الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما لا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا وكما يتضح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الحبر البصير
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبلية تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنفصل بكشف
حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية والاشتباه في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات كما نص
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء المعية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدع
عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتفصياتهم في ذلك كثيرين

ان تحصی فاذن لا یکون سبقه علی الحادث الزمانی و علی کل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر
والسرمد لکنهم جاءوا الفحص عن اقسام السبق فی مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزمانی
علی وجه یشتمل النوعین ای الزمانی والدهری معا حیث قالوا السبق الزمانی هو ما بحسبه ان
یتخلف المسبوق عن السابق فی الوجود البتة ولم یقیدوا ذلک بان یصح للمتخلل ان یتوهم تحلل ممتد
بالآلات ولو وهمی بینهما فی التصور او لا یصح فلا محالة کان ذلک المعنی المطلق مشترکا بین السبق بالدهر
وبین السبق بالزمان قال فهذا غایة تجشم من قبلهم الا ان هذا الاهمال منهم لیس علی المحصلین بان
تحصیل معنی مشترک بین نوعین من السبق متباینین بالحقیقة و بالخواص والاحکام لا لتسوغ اسقاطهما
عن اللحاظ وعد المعنی المشترک نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غیر تجشم وذلک
ان المعیة المطلقة وان کانت یتصور بازائها قبلیة و بعدیة لکن لا یجب ان یتصور بازاء کل معیة فی
ظرف قبلیة و بعدیة فی ذلک الظرف بل قد لا یکون بازائها الا اللامعیة الساذجة عن التغیر
بین شیئین فی الآن یتصور بازائها قبلیة و بعدیة بینهما فی ذلک الآن اذ الآن غیر قابل لان یتصور
فیه قبلیة و بعدیة لکونه غیر ممتد بل انما یتصور بازائها اللامعیة الساذجة بینهما وذلک بان یکون
ذلک الآن خالیا عن احدهما او عنهما معا سواء کان لهما وجود فی غیر ذلک الآن علی سبیل المعیة
او التقدم والتاخر او لم یکن وکذلک المعیة بین شیئین فی الدهر لا یتصور بازائها قبلیة و بعدیة بینهما
فی الدهر لکونه خارجا عن جنس الامتداد وعن اللاامتداد بل انما یتصور بازائها اللامعیة الساذجة وذلک
اما ان یکون عالم الدهر خالیا عن احدهما کما بین الواجب سبحانه و بین ما یتوهم انه شریک له تعالی
عنه او عنهما جمیعا کما بین ما یتوهم من شریک الباری تعالی و بین الخلاء نعم یتصور القبلیة علی الآن والبعدیة
عنه ولا یتصور القبلیة علی الدهر ولا البعدیة وذلک لکون الآن حدا من ممتد یتصور فیه اجزاء و حدود شتی قبله
و بعده والدهر هو الواقع ولا یتصور قبل ولا بعد وکان ذلک قد لاح لک ان ما نسب البحر القمقام الی اغفال

يحسن ظنه بهم وحسبانه اياهم من علمائهم ذهولهم عن القبلية الدهرية ثم من امتزاوا بما اكتسبتهم من تعميم القبلية الزمانية

ثم ما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع المسبوق لكن بهذا المعنى لا يتصور ان يكون

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يصححون الحكم بترتب القبلية السعدية على نفس الزمان وان معروضها الزمان

هو الزمان اخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروضه الا السابق بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهمام معترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع

ايمائي وادعائي لهذا الحاذق البالغ الفائق المسمى مع طول الباع وعلو الكعب في معظم اصول

الفلسفة الاولى ووضعه الهناء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في

هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى يسمى حكمته يمانية ايمانية بفضيحة سوية

يتشبه به فلسفتهم اليونانية بغير الغية تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب

بنفسه ويرفل ويختال الى ما انتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الا البسطة زخرفت

وزخرجت بالتشدق ومغالطات التفيهق وزوجت بالتجلوع فان قلت فما يصنع المؤمنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وورد عن المبلغين

لانباء النبي الى الانس من القدسيين فقد نطقت الايات المتضافرة والاخبار المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل المعلم الثاني في كتاب

الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن اهل الدين اعني الحدوث الذاتي يعني ان الممكنات

في حد ذاتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها

ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى امحض

من ذلك ومواز لولا انبساط القيوم الشيم بالذات النور بهذه الظل لم يمكن لها ان تكون ذات

الحقيقة ذوات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اثره القدم وكل شيء خلاه وجهه

189

١٩٠

مخوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من آن فما يكون متعاليا عن
مطيرة الزمان كالعقول القدسية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استئناس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
ثابت ثقة بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق مستفهمون
وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا وامثاله مما ليس فيها وتركها ليس يوحش
طبايع الجمهور نفارها وتحيش تفزع منهم حذارا من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر مما من سلب الحدوث
عن الزمان كما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة تشتهي سلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك تعلمها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه
سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن اطلاق
الجبوتية في العرف العامي لم يترتب من هولاء القوم الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني
لاجرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار الماثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة بسير فطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه تفسيرهم المقرع سمعك
ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم فلعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل ما يحدث
الدهري ايضا بل كان المتكلمين المتخيلين امتدادا في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك

جاي گرفتن [illegible]

191

قلت الفصل واذ الزمان متصل فله فصل متوهم يسمّى الآن هو كسائر الاطراف نفس الطرف لا فيه
ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل ما نفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون
لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يتعين في نفس الزمان من انطباق
عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفيه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور
الآن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون بنسبته اليه كنسبة النقطة الراسمة للخط الا انها متوهمة فيه
اليه وكانه بازاء الحركة التوسطية اقول واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا بد ان ينتهي الى طرف
فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من
حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط
والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف
ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم
ينتهي بالفعل بالسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل السطح والخط وربما يكونان متباينين في
الوضع كخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يحصل بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل
فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك وصلات
لا متناهية بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في
الاعيان بل تهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انفصالا وانتهاء بالشطر وذلك باعتبار
امور وقتية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدء طلوع او
غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركة كما يحصل
فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اي حصل بهذا النحو يكون حد عدمه اللاحق في جميع

الذی بعده کما ان عدمه السابق فی جمیع الزمان الذی قبله ولا یکون لعدمه اللاحق اول آن کما لا یکون
لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما یقال ان اول آن فساده اما آن علیته فیلزم التشافع او لا فیلزم الخلو بین الوجود والعدم
واما ما یقال من ان فساد الآن الکائن قلیلا قلیلا یلزم امتداد فی الآن او الکائن دفعة فلا محالة کان
اول آن فالجواب انه ان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی الآن ولم یکن قبله فالتقسیم غیر حاصر لجواز ان
لا یکون قلیلا قلیلا ای فی زمان علی سبیل الانطباق علیه ولا دفعة ای فی آن لم یکن قبله البتة
بل یکون فی زمان لا علی سبیل الانطباق علیه لا یکون فی طرف ذلک الزمان فیکون حاصلا فی
ذلک الزمان فی کل آن یفرض فیه دون الطرف فلا یکون له اول آن لانه لا یکون فی الآن الذی هو
الطرف ثم انه یمکن ان یفرض فی ذلک الزمان یکون الفساد حاصلا فیه ولا یکون فی تلک الآن بل قبلها البتة
بل یکون بینهما زمان یکون الفساد حاصلا فی هذا الزمان فی ای آن یفرض فیه فلا یکون الآن المفروض
اولا او اول آنات الفساد وان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی آن وان لم یجب ان یکون اول آن لم
ما الزم ولنتلو علیک تفصیلا ینفعک فی التثبت فی مزالق ویمنعک عن التورط فی مضائق

اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء لم یمکن مقارنة
بالنظر الی نفس ماهیته کالآن او امکن لکن لم یتحقق کموافاة الحدود المفروضة فی مسافة یمکن انقطاع
الحرکة فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زمانا والا لانقطعت الحرکة وکمماسة خط
مفروض الحرکة لنقطة من خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة وکل من الآن والموافاة والمماسة
وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان لکن فی ذلک لا یضر او یتحقق زمانا بعد ما حدث
فی آن کالصور الکائنة وکالوصول الی منتهی المسافة وکمماسة الخط لنقطة تنقطع الحرکة عنده
والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التصرم والتقضی کالزمان
وما یکون وجوده فیه علی سبیل الانطباق علیه کالحرکة بمعنی القطع او یکون حدوثه علی سبیل الانطباق

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده
ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان
فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون
حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا وتجمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان بعد تمام الحدوث
كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات
طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجه دون الثاني
يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية
من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه بل يكون موجودا فيه تماما في كل آن جزء
يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة
خط مفروض لكرة متحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة نقطة من الآخر ولا يكون لهذا النوع اول
الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون اول آن
بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن آن
يفرض قبل كل آن من هذا النوع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا فلا يختلف الحوادث
في اول الوجود وتختلف الزائلة منها في آخر وجودها فالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن
والآنيات فلا يكون جزء منها اوسط منها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر الا ما يدل بالاول والآخر
المتقدم والمتأخر ولكن ان تعقل اول لها ومؤخرا ان اريد بالاول لا سابق عليه وبالآخر لا لاحق له
الامور التي يمتد وجودها سواء كان حصولها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم اولا فلها اول ولا اولا

١٩٣

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود [illegible] في آن هي معدومة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الانفصال لا يتخلل بينهما زمان فيكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وما كان مماسة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في آن الوجود واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الماء وتحصيله بالحركة فللسابق من عدمه مما سوا آخر آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل تدريجي بنفسه الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجوده آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن هذا منك للتفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن على انه منفرد بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان براسمه انه كما ان طرف المتصل ويفرض نقطة كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها واصلا بين اجزائها كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة والآن

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها الجسم بعد المماسة كما كانت قبلها ليست فيه نقطة مميزة فاذا بطلت النقط التي فرضناها مبدء يعني الخط الذي هي مبدءه لكن يسهل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذا فعل نهاية متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه لم يفعل شطر بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كالنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا اختفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال والكان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف يبقى متصلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مستمر كاتجلية الزمان وبما بازائه الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا لذلك الزمان يتعالى عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم

قلت الفصل كانت لهم في الزمان قبل تصحيح الحكمة ظنون بتفريط وافراط فالمفرطون منهم من نفاه ملتبسا بشك مامر في الحركة مع ابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن لم يدر انه ليس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبتا في الذهن لا
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم التصدق ان ميل ابتداء الحركة وانتهائها تعد آراءها ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها ما يقارنها من حوادث اخرى فيكون الاول كطلوع وغروب
اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت والتكان الاول بذلك لكون لظهر
وشهرها فاذا رتبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معتبرة زمانية وليست
لذات المتعين بل الاشتراكهما في امر او لم يشترك فيه كما قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكون ان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاقب مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
انتاج الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الافلاك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان المنقسم هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من خصه بالفلكية او دورية منها والفصيح ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطؤ
دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة

اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان بتفريط وافراط
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نعقبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة تعتبر
لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

196

او دفعات فالذين يجوّزون ان يكون للزمان وجود متساو للمثل مرّ في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس بزمان على انه لو كان آن فالآن التي كان شيء معه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما آن
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل ما تجديد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فان كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية
زمانية ومرجعها الى آن المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما بما مرّ في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فنسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان تتعلق وتقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

198

والموازاة كما يقدر الاشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة
الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو تلك
الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن
بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية
لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك وايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا
عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم تكن حركة و
ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له
من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمتيات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل
الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني
فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية
وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها
وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في
اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان
وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع
وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا منه فسحة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في اي لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي
المسافة بمقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كافيا في الاثبات

الذی یقابله صادق وهو ان ههناک مقدارا لهذا الامکان لا ثبات دلالة علی وجود الامر وان
لم یکن له دلالة علی نحو وجوده محصلا فی آن او علی جهة ولیس لهذا الوجود له السبب القویم فانه وان
لم یتوهم کان هذا النحو من الوجود حاصلا کما ذکره الشیخ وتحقیقه ان الوجود فی الذهن علی الوهم من
غیر ان یکون فی الاعیان منه ما یکون لمجرد اختراع الذهن وتعمله کانیاب الاغوال ومنه ما لیس
کذلک وهذا علی نحوین منه ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذهن بمعنی ان الاشیاء یعرض لها من حیث
الحصول فی الذهن حال لا باختراع الذهن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیها بهذه الحال الی حصول
تلک الاشیاء فی الذهن علی نحو لا الی اختراع الذهن او تصوره هذا الحال وذلک کالوضع والحمل
فانک ما لم تتصور معنیین توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم یکن هناک وضع وحمل اما اذا اوجبت
معنی لآخر او سلبته عنه فلا محالة یصدق الحکم بان فی ذهنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت
الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما یکون فی الذهن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیة
والتحتیة وهذا انما یکون باضافة بعض الاشیاء الی بعض او سلب معنی عنها بحسب وجودها فی الاعیان
واما الذی لا یکون اضافة او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجوده للامور العینیة فی الذهن
بمجرد تعقل واختراع منه ومن البین ان الزمان لیس مما هو بمجرد اختراع من الذهن
ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذهن حتی لو لم یتصور شیء لم یصدق الحکم بان ههنا زمانا ولیس
ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان ومع
ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منها ما هی
محصلة الوجود ای لیس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فی الوجود فما کان کذلک تکون لا محالة فی
آن ومنها ما یکون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع کالحرکة والزمان وکانک قد عرفت فیما
اسلفناه ان ذلک للزمان بالذات وللحرکة بالعرض فهو اضعف من الحرکة من هذه

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود الهيولى بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده اوهن منها ثم الحركة اضعف من وجه لا يسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو بها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان استكمال بها هو
بالقوة من جهة انه قد بقى له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصل بها وهو الى
بعد فجهة القوة فيها مضمنة فى جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة فى ذلك لانها جوهر بالقوة فعليتها
الذى به فعليتها هو القوة لو ما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة فى الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها فى نفس شيئيتها
والقوة فى الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية فى الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هى فعلية وجود بالموضوع وفعلية الهيولى هى فعلية وجود بالذات لها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة فى نفسها
لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان المجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يعين مبدء حادث يحدث ليعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اى من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجرى مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما استلزمه غنى
عن المشاكسة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تابى عن القبلية والبعدية
وانما صار المعين باشتراكهما فى امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر

هو الزمان واما الذين فرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده والذي يحل
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له
اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم منه ذلك وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود ولا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلقا
والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان ازلي ابدي الوجود
فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان يسطر ويذكر هاهنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء الكلية اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم ير عليه ظاهرة لسبب الناس ذلك الى الزمان
او لم يشعروا المقارن غيره فاذا كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والعلم وقلما يخفى العلة في الاكثر لشهادة استقراء الجزئيات فنسب البعض
شيئا مقبولا وسبب الانتقاص مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين عموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك
فانه قياس من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك اذ لا يصح كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة

٢٠١

[illegible]

الى ماضيه ومستقبله وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطاؤا في قولهم
كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة
هي الزمان لكان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى
توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان من خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الجسم ربما تضاف الى الجسم
والابعاد ويراد بها انها نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على جسمها والخط والسطح
امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم
امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف
الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وبيانا وان يكون ذلك صحيحا في
الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و
الفعل فلا يستغرب من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط
السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واية نقطة فرضت في الاول وان كانت
واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة
في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل
فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلا تنحصر
نهاياتها البعيدة المقطية حتى في القوة واما انها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة
كالمحيط الجسم البيضي او اكثر كالمحيط الجسم الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا
كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة لا

ولا اقل من ثلثة لانها ان كانت مستوية فاحاطته وكان سبب الشهرة فيها امران احدهما ان ... في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيها اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا وثانيهما هو ان الكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
من الفضول ثم انها بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل بالفرض وتتبدل بتبدله لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض
بل بلحاظ وضع خاص وبه يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلاف الطبع
في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الراس والظهر والاغصان
فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست
تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق لو توجه الى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ بهما
الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا
وما يلي الآخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل عنوبا
الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان في
الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

٢٠٣

رؤس الاناسي ظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر يقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد

منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى واعتبرت الست تارة بالقياس الى

المشير فتكون بلا نهاية واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق

والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل

وتكون على جهات شتى ومابالطبع منها اما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب

فلا ج من جهات ان بين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر فيه **اقول** للجهة

اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا

اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف

اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي

النهاية من حيث يليها انما يختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتداد ان

من وجه دون وجه اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول

والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما

ليسا امتدادين نهاية واذا كانا منحنيين من جهة انهما امتدادان جاز ان يتصل المبدء والمنتهى

فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك

كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه

نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له بالفعل وان

انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة

ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب تناهيه بالفعل في الجهات ولا يتصور في

ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه
تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه
بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون
نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه
بتبدل الشكل او المقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل
نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله واما
الشكل فالخط ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يؤخذ
السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر
ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون
له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو
واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة
ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر محيط الدائرة
ومنه ماله نهاية واحدة فقط كالخط البيضي الذي يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية
ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية
بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب
آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة
نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون
الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له وان لم يعتبر النهاية

بالقوة او الانية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك تعللت بكلا وكان يصح ان يوجه
فالحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد في تصحيحه
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان يصار الى
تخصيص ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول فينبغي ان يحمل
على الثاني فلتعارض الوجهين رددنا الحمل بين امرين ثم انه يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة وافهمهم بها
وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر
وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا المسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلا يصح
المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل
من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لهما باتها البعيدة القطعية
في القوة واما ما لهما بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي
كما لمحيط الجسم الا فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسبما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير واكثر والنهاية للجسم مطلقا
سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم اعتبار عادي وخاص اما العادي فهو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة لست اعتبار

٢٠٦

ستة حدود ومعينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوانات اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما الاول ففي الانسان
فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر
والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين
متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد على ما يجيء واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد
في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كالاضلع لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية
المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس
مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا تتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في
الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله واما بالاعتبار
الخاصي فتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام
والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا
مثلا خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجنبين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية
بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل وليس الراس والقدم في الانسان
كيفما كانا والا الظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا نكس
لم يسم راسه تحتا وقدمه فوقا بل بالعكس واذا استلقى او اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام و
الخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه والامر
الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر غير مختلف

باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر
الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا لهذه الاجسام الى المحدد بجهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فهما متحددان بالطبع قطعا لكن لا بتناهي هذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل بالمحدد وامر
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى
الفوق والتحت يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بل في غيره فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان
تبدل وضع المضاف اليه فيهما بهذا المعنى اي ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية
للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فيكون فوقا بهذا المعنى لكن
وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل لان بحركة المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن بعضها لان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤوس الانام وظهور
الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تعين تيامنهم
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف

يختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت فالجهتين ان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين الشيئين
في الجسم المضاف اليه والقرب اليها كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقتين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود ذي حيز ومكان
تحيزه فيها كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون الا منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جهة بل احدى الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فتذكر ههنا حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان بهما او بما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع فمنها ما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فاحتاج ذلك وجوب تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في الجهة
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق نحو
غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان حدين متمايزين بالطبع فيهما غاية الخلاف
بحيث يكون القرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على قرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا ملا يزيد الامتداد بواسطته

٢٠٩

لا الى نهاية تحدد وتجدد يكون جهة ذا مخالفة بالطبع بين المحدد والمفروضة فيه كما يتحقق بين الجهتين
فتحدد هما انما هو عند ملاد مقناه ثم لا يتاتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه للخلا
والملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على محال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت
احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر او كانت
الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد فالمركز تحدد تابه والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا
والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والا جاز مفارقته بحيزه او
وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان قبله فيمتنع عليه الخرق
لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين
الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو
بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخر غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالكائنة
الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة
وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي فجهتا حركتها
متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فما يلاقي السطح المحيط ان كان من احدها
فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز
عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بعد وجودها بانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بالصورة
اما هذه فيكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط متحيزة
الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق
ان الجهة تابى بمعنى ماخذتها حد ونهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت بها المتباينتان
بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون الاقرب من احدهما كانت بعدا عن الاخر

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايهما كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا الفصل
شيئا من احكام الجهة وللجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه ومامر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين
من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا تخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هاتين الجهتين التي يقال لا حصر فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وبطل ما ذكر انه يجب اضافة التحدد الى الملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد واحدا من المتباينين الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون الى
القرب من انتهائها كانت الحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الآخر وحركة واشارة
من سمتها وجب ان يكون المحدد لهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متحاذيين سطحين او خطين
او نقطتين او متحاذيين كسطح وخط او نقطة او خط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين متحاذيين او الخطان مستقيمين او منحنيين متحاذيين
وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين مختلفين بالحد او بالطبيعة على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لا يقال يمكن الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون له الحركة والاشارة

٢١١

من سمت المركز وح نقول لما تبين ان التحدد عنه ملاء ولا يمكن احاطة الخلا احاطة تامة بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف ما تفاوت من ان الشكل البيضي العدسي بل المضلع ايضا شكل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان يكون تحدد احد الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم لان المحيط يكون كهيئة فكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح المحدد لجهة المركز تحدد به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في تحدد الجهتين ويلغو المحاط ويبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء رمناه عنه ملاء لا يمكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد ان كان احدهما بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء يلغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء اخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقته لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون

٢١٣

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لهما قابلا لهما السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة التي لا يقبلها الا ما ٦

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما محيط بالاخرى تتحرك

احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتها

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بالكل السابع انه يجب ان يكون ٧

مجوفا اما اولا فلان ما بين الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه فلم يكن بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه ٨

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او

واحد منهما محددا فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب

اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة وتحركها

جهتان طبيعيتان متحددتان لانها تقدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به والا فالكائنة لتقدمهما عليها واما

ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فتكون لحركتها جهتان طبيعيتان متحددتين بها لما مر والا

والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا ٩

غير منتظم من اجسام لانه لو كان مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد او كان لا عن مزاج طبيعي كتركيب

الحيوان من الجوارح او صناعي كتركيب الجدار من اللبنات او اتفاقي كاجتماع الصبرة

من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا

مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری دام فیضہم

بسيطا فهو المحدد وبلغوا تحته والمكان الملاقي للمحيط اجسام متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد كري او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون بالانفصال العارض للمادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق والا كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها اذا كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم يكون باقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وباقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من حيث الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالجنس الاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

٢١٥

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة من قوى البسائط لكن
تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تناوبت فهناك حركات
لكل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة
لها فلا تكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية
والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المختلفة فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها
طريقها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق لا تكون لبسيط طبيعية فالمستديرة حيث تكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغاية اياه
او واقفة فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق
او تحت وكل منهما مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام ثانيها ليس بشيء بل خارج في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فيكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مشتركة
او لا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

انه لا يكون له من القوى عرضا بل لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان تقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية تعين الجهة والغاية فلا تمتنع ان تكون الصورة قوى واحدة بهذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل منهما مليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا وبالعكس فيلزم ان يكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هذا محصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما لزمه الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود بل ان كان ففي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يتاح ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى ح اذا حلت احدهما في المادة ولم تقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فتقدم الطبيعة النوعية بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان تكون صورتان للبسيط احدهما اقدم من الاخرى لقيامها بالمادة وان كان يجوز ان تكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها قوتان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي الا انفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان اكتسب سخونة
من خارج المميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة الماء او النار والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لا تشتركان في ذاتي هو توجههما من حيز المعيار
الى البعد عن الفلك تباينهما في آخر جهته كون المنتهي فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشارك في نوع ذلك الفعل انما يشارك في
القوة بجنسها ويخالفه فيها بفصل لتلك القوة من جهة قوة فذلك الفصل اخص فصل القوة فلم يكن
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تختص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية الا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ يخيل على قوى طبيعية بحركة ساقية عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون الاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فانما هي عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان يجامع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشتبهة بابطاء متفاوتة القوى الآخر والمشبهة بالابطاء

٢١٧

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما

عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات

قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبعية فلا تكون الحركة طبعية

ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يجئ بعد

المزاج قوى هي صور الاعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي العرض على نحو

اقتضاءات القوى المتقدمة بالمعاندة لمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما

تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن لعل الحق ينفصل عن ان يكون الامتزاج مع القوة يقتضي

بالذات ما يعانده مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستقيمة او

اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها

طبعية للبسيط الا انها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني تنا هيا بالفعل

وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك

خطوط منحنية الى نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة

اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان

الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبعية الا وتكون

جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع فتكون لا محالة على ما علمت تتحرك على الاستدارة فا

المستقيمة الطبعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي

فيه ميل مستقيم خلافا طبعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فلان الحركة المستديرة تكون على

جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة

جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاستمالات

بينهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك
على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركزه كما يجب فى ذلك
فى المحدد لجهات الحركات المستقيمة او لا وج يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه
ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون
مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب
مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهى المستقيمة وكذلك
البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه
كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية
حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهى اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية
لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى فى الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى
ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوئه فى الحركة الى فوق
بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان
لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى فى الارض ويسمى ثقيلا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى
ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة
والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان فى غير الحيز الطبعى تحرك بميل طبعى الى الحيز
كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك
الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام فى مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

٢١٩

فصل قلت تقيل متحرك الى الوسط خفيف متحرك عن الوسط والاثقيل ولا خفيف ليس الى الوسط متحرك على

الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحرى ان يكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد

الامكنة الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة

وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا

للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا

ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة

لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام

وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية

من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بالجسم في قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء

مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء جاستها غير متسترقة

ويتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا ستر تلك الاجرام وبالحرى ان تكون

خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار او تخيل من اختلاط

الظلمة المتخيلة من تراكم الاجرة الغير الخالصة الشفيفة ولا ظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها

زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا

استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس

عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها

والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام

صغيرة المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى مجملها

من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في مستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما تين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد وعلى انه
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا او لا
باردا او لا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا لكانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما حجبت لمادته
لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هي مادة كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو
المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية اذ
بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناف

ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد قد عرفت انها
لابد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة متناهية
فما كانت تحمسية قبل نضج الحكمة اقوام من تحوال السبب في حركة السماء تركيبها من نار صعدة وارض
هابطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او ان نها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تشاكل ولا اتصال
كرتها لا تحتمل النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان
المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او بنفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم قد بان فساده فان هولاء الاقوام جعلوه وما
يجانسه مركبا من اجسام تحب ان تتحدد له لكنها اوجبت حركتها او جعلوه في غير موضعه الطبعي
لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما حركة
السبيكة او لا اتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعا او تغلب احدهما
لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يترجح منها دورية واما السبيكة فنستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء
لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك له
بحيث يكون نسبته الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد
وغاية تروم النارية صعودا ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية
فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب
وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف
مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء يتضمن اجزاء ما مخالفة لها
في الرؤية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة
بها لا تكون كما نبهت عليه في امكنة العناصر تكون كل منها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

٢٢٣

جرمها مشف لان الاجرام النيرة لكثف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها
لا سيما العالية منها جرم السماء فلا تستفيد لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء
فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة
فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما تحته
فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رؤي شيء مظلم من خلف مضيء ترائى لون مخلوط من الظلام
والضياء وهو الزرقة ولبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة
فكانه مظلم فتتخيل لامتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي
والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة
اوفلم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل الظلمة واذ هناك ضوء
ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن هاهنا تخيل الزرقة في
الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا
اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت ثم في ارادة هذا
اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك
في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم
التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القسمة المشتعة وجوهر القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث
اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى به الذي
لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف واما سائر الكواكب فربما

٢٢٢

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان
لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال اكثرها لا سيما السفليين اعني الزهرة وعطارد كما تبدلت القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به الضوء فيوجد
اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا
في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالط النور النار وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما قد يظن في ذلك انه محو
هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج يدخل في تيهه الا قام
ما اذا كان لسبب كون بعض القمر مشفا كالفلكيات لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و
لا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لالتحاق جزء
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يندرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان المسود من السواد
الذي يكون في القمر من الجانب الذي يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة تنطبع فيه
الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعداده لادراك الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه
دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا تنعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة
المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة
بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

۲۲۵

من الاجسام العنصرية او من الاجرام الفلكية او يكون لسائر من الاجسام العنصرية او الاجرام السماوية يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فنرى غير مستنير فهذا اضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك المحو لامر في ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية كما لا تختلف فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع واتمها على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك من العجب توهم انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حيث ذي لون اسود من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانب اخر وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال ولا ظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فالظلمة ان من صورة المحو فيكون محفوظة ويكون طلوع شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان في تلك الخيال مما لا ينقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما ما اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين ان للمرآة التي ينعكس عنه الضوء الى البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتنطعين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال وتلال واودية وشعاب وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاحجام والاشكال فهذه الاشياء اذا نظر اليها في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا شنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فمما ظنه بعض اعلام المتاخرين واقول اما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بينا في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة العلوية فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاول او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه آتيا وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين بنحو يمنع من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقربه بعض الاذكياء من المحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كبير لكونها تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا يلقي على القمر نورا مساويا او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه لا سيما عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك الساتر حائلا فذلك الساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن في فلك القمر ...

۲۲۶

۲۲۷

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ذلك ينبغي ان يختلف باختلاف المنظر وان يكون الساتر تارة دون
اخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين بل كان قريب المكان جدا
من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاؤها كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيفة
الاشراق من القمر فترى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد
ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من لون القمر المنخسف ثم ان الاشكال في تخيل كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر متساويا دائما على نهج واحد بما ذكر في التذكرة
من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
فيلزم ان يرى من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا والرجاء ان يكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة
في ثخن القمر نفسه كما لا يتوقع فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يتوقع فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور من تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على اجرام
اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه
الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك وكوكب كاشتمال الحوامل
على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتيازها بعضها

عن البعض فی الحس لحال کواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف هذه الاجرام
غیر قابلة للاستنارة المشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس ولما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغمورة فی ثخن الفلک
بحیث ان یکون سطح کل البعض منها مماسا لمحدب الفلک ومقعره فانما یماسه علی نقطة فیکون الی المقعر
بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال مع جرم الفلک بحیث یکون کل من سطحی الفلک سطحا لبسیطا
من جرم واحد لا من اجرام کذلک الحال فی هذه الاجرام فسطح الذی للقمر ولا یظن انه اذا کان سطح القمر بسیطا
من جرم بسیط وهو ملون قابل للانارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا ولا قادحا فی انارته علی السواء
وذلک لان القمر ان لم یکن مشفا محضا فلا یخلو عن شفیف ما فکما انه اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک یؤدی ما فی ثخنه من الاجرام التی هی
اکثف من سائر جرمه ابعد من الشفیف بالقیاس الیه کما ان الکهربا والکان ملونا غیر شفاف
یری ما فی ثخنه من نملة سوداء ماتت فیه او نحوها فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما
یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی هذا الاقتراح قد حاکثیرا فی انحفاظ شکل المحو
فی الرؤیة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی
علی من تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر القدر
مقابلة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا قلت واذا السماء متحرکة بالاستدارة
ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت هی او متحرکة باطل بل
الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة وارى ان للکواکب
نفسا وللفلک اخری لان الکواکب من الفلک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان او ذکر لک
فیما یکون عدة افلاک الکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی ان ذا النظر اشتراک
الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون هی القائمة بالمحدد الحافظة للزمان

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات متظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين بذاتها وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل به صناعة المجسطي وادلائه حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها بل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير وفي القمر حول مركز العالم فيفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس مما يليق بالاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا له في سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبعي كانت مستقيمة اللهم الا اتفاقا وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا

ان يحمل على هذا او ان لكل من افلاك الكواكب نفسا كالطبيعة المعوقة والصورة المتنوعة له هي المحركة
اياه وثانيها ان يرى من ان الكوكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان
او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عوض قائم وكل في
فلك يسبحون انما اشير الى ان الشمس والقمر وما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل
جميع الكواكب تسير بتسيير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحة مسافة لو
بقدر ما يعني او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في الماء او ان لها نفوسا مستقلة
بها من دون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلته ثم نجد السيارات
بقليل من التحديد متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالحركة السريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك
ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بتدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر يسير جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مرّ في السيارة فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة تقدمها وترتيبها بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة وكثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطؤ اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول انه يمتنع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطؤ كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا توقف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن تطرق البينها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب بلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اعتنى بطليموس من الافلاك ان تسميت به الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة
والاستقامة الذي بسبب التداوير ولكن لا يتجلى له انه كيف تشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز
الفلك المتمم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه
حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها
ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تتيقنه هو ان حجم الافلاك والكواكب
على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتثفيف والاشراق والموافقة
في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي
في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح
المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعده ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى
قلت واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار
حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء والاملاء
فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا
للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم
حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء متحركا بالعرض حارا جدا مستخفا
لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها مما فرض انه كان هناك غيرها يجب
ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد بارد جدا مستخفا لكماله بالسكون وهو الارض
وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف
المحكم وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة
ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها

۲۳۲

اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال الاسباب المضرسة متبادرة عليها
مع ان الارض لسببها الطبعي لا تتوقى الاستدارة اذا خرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية فنسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل
ايقان الاصول يكفي مؤونة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض واستدارتها او
سكونها او في كون سكونها طبعيا او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء البخارية الهابطة لاجزاء البارد
سوء الحيز الطبعي اقول المتحرك لا بد وان يتبدل ما له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان
المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر
مع تحركه مخالفة بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون تحركا للمنسوب
من ان يكون تحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في داخل الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو تختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها الحث
والتحكك او التخيين او التخلخل فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه
كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان تحيله الحركة في اقل منه الى النار فحل وفرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك لمتشابه لعته حارا بالطباعة مستحفظا لكماله مع دوام الحركة وتجسم الذي يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها جائزا في طباعه للتحيز مستحفظا لكماله بان ويكون بين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان مجاورا لنار مسلوه ای تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون لشيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يكون البعض من ذلك في غير حيزه الطبيعي او منتقل اليه ثم لا بد من هناك وهذه الاجرام البسيطة شكله الطبيعي على ما عرفت كري كيف لا وكل منها متحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماس محدبه بمقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الماء لى الفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الاملة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت استحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها ولم يحيث بصران يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال بحصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء ولقدر المكشوف من الارض فليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها لبيسها مع قبولها الكون والفساد والحر والبرد الايام

والالتيام يكون اذا انثلم منها شئ اما بالفساد او بالخرق وانتقل منه الى موضع آخر واذا انفصل منها شئ
اما بالتكون هناك وبانتقال اليه من موضع آخر يبقى على غير الشكل الطبعى ولا يعاد الى الطبعى الا بالماء فهو
وان كان سيالا بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا يدعه على حاله الآن هذه التضاريس لا تخرجها
عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة
قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء انه
لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين فى الطرفين فكان يجب
ان يسيل الجزءان الطرفان الى الوسط لتكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه
لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن ترى اصغر ولم يكن ما يظهر منها
اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة
ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربين
وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما
يكون فى آن كاواسط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان
للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان
عديمى العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية
للواغلين فى الشمال وبالعكس للواغلين فى الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت
بين السمتين وما ورد فى التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعى كونها مسطحة لان كرويتها
مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تابى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك
بين الافق والشمس مستقيما فى الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيما وقد نظن انها مع كونها

مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض تسبيعها ولعل ذلك

انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان حيناً انه زعم ان الارض مسطحة تحيطها بحر تحيط به ارض وهكذا الى

ان تم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب

والقصيا ذهب وفيما بينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابيات رمز بها نحو من صلاح

المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد

النار وتقديسها لنوريتها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير

ولما فرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف

وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما

كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة وانتزع من الارض حر كما في الحجر

الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وقد

من النار حر كما في الحجر الغريب وقد اثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشوء والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم المعلم الاول بعدم

شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بان الشرف

انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض

في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان تطيب به نفوسكم والقائلون

بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة التحرك فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة

الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين تجدد والاحيانه ايضا يبطله

ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء

المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض لكليتها اسرع من
المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ان يتحرك
المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض قلنا ان تسلموا ذلك يقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما
من تحقق الارض بكبر حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان تحقق الارض المدرة الصغيرة ينبغي
ان يكون اسرع من تحققها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت
طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين
مختلفين في زمان واحد لما كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا
كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها وتحتجب من جانب المغرب بحدبتها
ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به
سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك
الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذي ميل في اجزائها لان
لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل
بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون
عمودا بل ان يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب
ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض
من الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير
ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق فى سبب ذلك من كونها فى موضعها الطبعى
وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع فى احيازها الطبعية ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع
الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من جميع الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء لما
رأوا اجزاءها المنفصلة المفارقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز
الطبعى وان جهة تحركها هى الوسط تحيروا فى تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض
جميع المسافة التى يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية فى تلك الجهة ولم يدروا
ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة ذهبوا الى احاطة الماء
بها جعلوها محمولة على الماء اذ من شأن الارض ان ترسب فى الماء لا ان تطفو عليه وهى عندهم طافية
على الماء لجهلهم بالسفل لتشبعوا فى وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة
طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجتمع رسب ثم منهم من جعل سطحها المنبسط الى الماء وحدبتها
الينا كانهم ظنوا ان ذلك اوفق للطفو وتفطنوا لاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن
فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا لما رأى ان الفصل المشترك بين الافق يبين
الشمس وفرقة اخرى عثروا على كونها كرية ساكنة فى الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم ان ذلك
لجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مقناطيسى الحيطان والقرار والسقف
قد قام فى وسطه جوهر حديد لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوى الجهات فى استحقاق
ان تميل الارض اليها لا فى جذبها الارض وزاعم انه لالتفات الحركات السماوية بها كما يعرض فى قنينة
تراب يجعل فى قسمه بمقدار الفستق على طبيق دارة سريعة فيثبت التراب فى الوسط لاندفاعه الدفع
من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة فى غير موضعها
الطبعى فيكون لها موضع طبعى فلو حصل فى ذلك الموضع فاما ان تهبط عنه فلا يكون الموضع

طبيعيا عنه او لتكون فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي يتحرك اليه اجزاؤها
فلا يستبعد سكونها فيه ولا يتجشم له عامة ما تجلد ثم من جعلها غير متناهية فكفى في بطلانه ثم له جوب ما الا اجسام
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي فيعود الكلام فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من
مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملأوها من الخلاء فقد احالوا وان ملأوها من الهواء فلا
يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فلما انحاز الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون
اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من غير الارض فكلهم
ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارية اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر جوابه
عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبيعية ورد قوم
للاحياز الطبيعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق
ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم ثم فيترتب
الاجسام فيتوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل بالقسر وظن ان المقل هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة
الصنوبرية واكثر السبب هو الاندماج اذ انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض
السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب قلال
تخلخل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدما لقلة الاسباب فلا يكون كثرته تفيد شيئا
اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او كانعا عن تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة

ومن خلاف امتحان المسمات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة فى النضد الاحاطى بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب مثلا ويلزم ان يجب ان الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع فى النضد الاحاطى حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبعى للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتلكم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سياتى اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتحازة بالطبع لا يكون متشابهة ولا يكون فى جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما فى جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة فى اجوافها فكان فى كل منها ارض وماء وهواء ونار تعدد العوالم وكان المصير بالاخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعى لكل البسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك فى العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد المتشابه اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز مثلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبعى اذ لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذى لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء من الجوانب كالكواكب التداوير والخوارج محاطا بجسم ذى نقرة او اختلاف فى الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظائرها من عالم آخر حتى يكون فى كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد يظن ذلك لزم مع ما مر فى البيان الكلى المطلق ان يكون افراد طبيعة واحدة لا يكون من قبل تهايل من خارج فلها اذا كانت لبسيط ان تتصل كرة واحدة بالحيز الطبعى فلا يكون لكل من افرادها المتشتة فى العوالم حاصلا فى حيزه الطبعى لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبعى المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتة فى العوالم واقعا فى شطر من ذلك الحيز بل الكان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا فى حيزه الطبعى له ان يتحرك بالطبع

٢٤٢

الی ذلک الحیز فلا یکون شیء من فلکی العالمین المتحرک عنه والمتحرک الیه محددا للجهات الحرکات المستقیمة لوجود منتهی حرکة مستقیمة او مبدءها خارجا عنه فان قیل تکثر افراد طبیعة بالعدد یوجب تکثر احیازها الطبیعیة کذلک قلنا نعم لکن الاحیاز المتعددة بالعدد من حیز طبیعی واحد لجسم بسیط یجب کما عرفت ان تکون بحیث یجتمع منها کرة واحدة واذا عرفت ذلک اندفع ما یقال من ان الاراضی الواقعة فی العوالم ینبغی ان یکون کل منها فی حیزها الطبیعی لکونها فی وسط عالمها ثم اذا کانت سموات متناهیة واقعة فی عوالم فیم اختلفت امکنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا یمکن ان یکون ذلک من قبل العناصر لان تحددها وامکنتها بالسموات فکیف ینقلب الامر لان تکون تقاس اذ السموات لا تقبل القسر قلت

الفن الثالث فی الکون والفساد وما یجری مجری ذلک مقالة واحدة فیها فصول

الفصل الاول المرکبات من حیث ترکیبها تکون متکونة لا محالة وکل متکون فاسد ما بینها تجیس بالامر فیها ابدا البسائط فکما قد دریت ان ما لا یقبل الحرکة المستقیمة منها لا یقبل الکون والفساد فادر ان ما یقبلها منها یقبلهما فان القابلة للحرکة المستقیمة منها اذا کانت فی احیازها ولا قاسر یحرکها فانما تسکن فی الاین فی الوضع اذ لیس فیها مبدء مستدیرة فاختصاص کل جزء منها بجهة لا یکون من صرف الطبیعة لتشابه الاجزاء ولا کل ذلک تقاسر بعد الوجود ولقل کلا الی جهة میوه فیها حتی لم لا ذلک لم یکن الاجزاء تخصص بالجهات بل العمدة فی ان الحیز کان فی بدو تکونه فی هذا الحیز او حیز یؤدی الحرکة الطبیعیة منه الی هنا واذا الکون والفساد انما یتاتیان بین عنصرین من الاربعة والازدواجات الثنائیة منها ستة ویتصور فی کل ازدواج نوعان تعاکسان فالانواع اثنی عشر والحس شواهد متظافرة علی ستة التی بین المتجاورین فالارض ینقلب ماء کان ینقلب الاحجار میاها بما یفعله اهل الحیل وکما یری الاجزاء الارضیة الندیة المحترقة تصیر ملحا وتذوب بالماء وبالعکس کما قد یعکس وکما یتحجر بعض المیاه بعد جموده ومنها من مهبا والماء الهواء کما فی البحر وبالعکس کما قد یجد الهواء فی قلل الجبال البارد سحابا ینزل امطارا وکما یری

من قطرات تجتمع في اثناء رصاص وقد يكون ذا مضع في الجمد والجمد فيه الهواء نارا كما في كور الحدادين
وبالعكس كما في انطفاء الشعل فروح لا اخفاء في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها
لتلك وازدياد استعداده لهذه وذلك باستحالة مما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وسنها الحس
بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون مركب انما هو
لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو لفساد بسيط آخر بل ما عرفت من ان كل كائن
فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان
منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه مبدء
ميل مستدير لما عرفت ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد ومنها اذا كانت في احيازها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلا يكون الا ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدء
ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة او اعضا مخصوصة
من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا
الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل
بسيط بجهته وحيزه انما هو لقاسر بعد الوجود لنقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى جهته التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء التخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون نقل و
نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا ينكر ان يكون التخصيص الحاصل بالنقل

في البعض من جهة الثقل بل الاصل الذي يجب تخصيص حال الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
ان كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا الجزء من الهواء مثلاً
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز بان تكون ابتداء هواء او كان
في حيز آخر فتكون من ثم فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من
ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
ننقل الكلام ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
عنصرين يتحدهما الى الآخر فيكون هذا من الاول والازدواجات بين شيئين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان من الفساد وكذلك من الانقلاب
اعني في مجموع الكون والفساد وكذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس انقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنا عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق اذا سحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة بالطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يداوم عليها الحيلة حتى تصير بلا ان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل
بالايام والصناعة في الاجزاء الارضية البدنية المتحرقة تصير لحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما
يكون بانقلاب الارض ماء وانما علمنا ذلك فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

٢٤٥

شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من ماء من يعتقد جوهرا حجاسا كما سيجيء إن شاء الله تعالى وأيضا
فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنرويه إن شاء الله تعالى وأما انقلاب الماء هواء
فكما في الأبخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم يمكن حصولها كثيرا
ما تنقلب هواء لبعد الصعود وأما عكسه فكما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جدا فيجمد سحابا
تنزل ثلجا كما سيأتي وأيضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات
ندى يجتمع بظاهر الاناء وهي كلما مسحت كلما انقطعت تعقبها أخر فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء
الذي تبرد لمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء اللطيف بالاناء لان الهواء
اللطيف به لا سيما في الصيف لا تشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه
يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة او يترشح
حصولها اولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير
موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار الطافه قبل للترشح مع انه لا يحصل ذلك و
اعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء اللطيف به ماء وجب ان يكون الندى جميع
سطح الاناء بلا فرجة وحيث ان حدوث الماء في بعض السطح دون البعض يكون لا فتقار شرط او وجود مانع
لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا اذ ليس سطح الاناء
حقيقي الملاسة تجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب فيحصل منه الحبات المشاهدة
وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير ما يلطيف من
الهواء بالجمد ماء وأيضا ينبغي ان يصير ما لطيف من الهواء بالماء الذي يكون فيه الجمد المجاور للاناء
ماء ايضا وهكذا حتى يسيل بالكثير جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة
بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية

الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظا بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد
تلك الآواني اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى فيه انما
يحتاج اليه اما لانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء
كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد
يبقى فيها اثر منبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات
بل التقاط الرقيق من الندى الذي بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء
على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه
تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا
سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير تحيل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات
الست التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين
اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في
اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن
والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام
القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك فيمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر
من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا انطفئت وكثيرا ما يحدث
في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار من انطفاء فتصير باردة يابسة على ما سنورد
ذلك ان شاء الله تعالى واذ تحققت الكون والفساد فيهما يكمل ان سبق الاستحالة عليهما فان المادة
انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بتناقص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتدادها

٢٤٧

لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الا انتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة ودفعه او
الا يتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته
بالكون والفساد **قلت** التفصيل وهناك اقوام زاعموا فقوم ينكرون الكون او الاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او نارا وحارا
انما ذلك ببروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموضوعة للبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون مبتناها المادة وقوم كانهم
مع التصديق بالكون ينكرون الاستحالة فيرون الماء المسخن بالنار وما يرى مسخنا اختلط
وقوم مع القول بالاستحالة ينكرون الكون اكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية وتغير بعضها الى البعض لا بد لها من مشبع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار
وتولد البواقي بالتكاثف لعله الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد منها وربما ومنهم
من يكثرونه فان اثنين او ثلث والد البقية بالتكاثف او التخلخل وان تع لم يجوز الانقلاب في العناصر
واما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بعد عوده الا انه والافتراق لغلبة البغضة وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نحو في التغير لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزئة وبما لا فكانوا
يرون التكاثف كونا وتخلخلا وابل المركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فيها باختلاف
الوضع والترتيب وانما سنطرها فيرون الكون والاستحالة تجوز ذلك **اقول** وقد حققنا
الكون والاستحالة تدري ان التفصيل عليك بذا المبحث اقوام زاغوا عن الحق في ذلك وتشير الى
تاخذ بهم اقوالا وتفصيل حججهم ونقضها يحتاج الى اسهاب بما فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا الكون

۲۴۸

ومنها تدل على ان الاستحالة الكون معا لان الوهمان انكارا منتقلا من كون ليس من جهة واحدة كما قيل الاول الثاني منهما يدل على الكون مثلا الاستحالة معا والاول لا يدل الا على الاستحالة فقط دون كما

٢٤٩

فلانه اما ان يكون عن لاشيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء
شيئا وهو محال لان الاول اذ كان مع وجود الثاني كان حصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه
فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشيء وقد علم استحالته او
يبقى فيكون هو بعينه لنفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة في شيء فلبس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والالم يبق هو هو ثم لما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحلوا المخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون
ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد يوجد
صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومة للمائية فاحسن بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا او آخرون يزعمون
ان ذلك ليس ببروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيشوبها ثم اي ما كان من البروز
والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه وتقطع الكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مثبوثة في خلاء غير متناه فمن
هؤلاء من جعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون
يمترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي ممتنعة الانفكاك

عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد وان يكون ماءً بردا وادام ماء وما يرى
من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون
واكثرهم قائلون بان العنصر واحد بحسب ما منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض
عموما والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في
حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت اهواؤهم
في اختيار ذلك العنصر فالكان نارا قالوا والبواقي عنها بالتكاثف فالهواء نار تكاثفت
قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها
حد الجوهر في الكل غير مختلف والكان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف والكان متوسطا
بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء
ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه
والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون متوسطا وعا للتشكل وذلك
شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب
بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين
آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم
ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا
عرضيا بل له عنصر يتصور به لكان في العناصر ما يبرده وزان حر النار والذين اصطفوا الارض وهم
نزرة قليلة استقر اجل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي درجة
من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و
منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

٢٥١

جوهر محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر
الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة منفعلة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة
خالطها نارية او طرف ووسط اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء
سخنة الحركة ومنهم من قال ثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء كاثفا ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى
تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون من واحدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا وجدتها والحرى ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت والحرى ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا وجدتها المحبة توحدت جسما
متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت

طبائع اربعة ۵

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوي الباري محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادي البهاري الراجي مغفرة ربه
الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرامفور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى
في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى ان نيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين
والاشباه مولانا المولوي محمد هداية الله خان بن مولانا المولوي محمد رفيع الله خان الرامفوري ادام الله
فيضه النوري حين اراد ان تطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر
الطمطام البارع في الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ في العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفوري
اسكنه الله في بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التي لم تصنف مثلها في العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق
الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بوساطة الحواشي المزيلة لظلمة الحجب والغواشي والتي طبعت في السابق من
الزمان كانت معراة عن الحواشي ومملوة من الاغلاط الكثيرة من زيادة ونقصان فلم تروى الغليل من الطالبين ولم تبرى العليل من
الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا النسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عمدتها ما كتبها العارف بالله مولانا
باب الله ثم زينها بالحواشي اللطيفة والصحائف الشريفة منها حاشية استاد فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة
والدين ادخله الله في اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله في المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق
على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل والتلطف البري عن التكلف
والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذي كان لابد منه لحل مغالقها
وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين
الرازي ومنها شرحا الاشارات للامام والمحقق الطوسي ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض
تقارير خير السبقة وخير اللحقة خاتم العلماء فخم الفضلاء استاد الكل في الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام يليق للشمس ان
يقتبس من قلبه المنير الضياء يحق للقمر ان يكتسب من جبينه السناء الاستاد المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق ذو الفضائل والايادي مولانا
المولوي الحافظ محمد فضل حق الخير آبادي اللهم امطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين محمد صلى الله عليه وآله وصحابه اجمعين
بان نقيم حق الطبع لتصحيحها في دار الانطباع فالتزمنا اقامة الكافوري المطبع العلوي المنسوب الى علي بخش خان اللكهنوي بن پير محمد خان النعمانفوري
لامتثال امره وجب الاتباع وصرفنا جهدنا في تصحيحها بقدر ما كان في قدرتنا مع المفضل الخفي والجلي حائز في العلم النقلي والعقلي المولوي السيد محمد معشوق علي
مصحح المطبع العلوي فجاء بحمد الله يعجب الناظرين ويروي المشتاقين وذلك في تاريخ ستة عشر من الربيع الاول لسنة الف ومائتين وتسع

١٢٧٩
وسبعين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين